وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية – الجزائر –

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مطبوعة دروس لاستيفاء مقياس:

تاريخ الوقائع الإقتصادية

التخصص: كل التخصصات

المستوى: سنة أولى جذع مشترك LMD

من إعداد:

د . شنيني عادل

السنة الجامعية: 2020/2019

الفهرس

مقدمة	**05**
I- الوقائع الإقتصادية في العصور القديمة	**06**
I-1. النظام البدائي	**06**
I-1-1. شروط الحياة في المجتمع البدائي (تطور أدوات العمل)	**06**
I-1-2. علاقات الإنتاج في المجتمع البدائي – التقسيم الطبيعي للعمل–	**07**
I-1-3. التقسيم الاجتماعي للعمل	**07**
I-1-4. تفكك المشاعية البدائية : ظهور التملك الخاص والطبقات	**08**
I-2. النظام العبودي	**09**
I-2-1. خصائص النظام العبودي	**09**
I-2-2. العلاقات التجارية في النظام العبودي	**10**
I-2-3. أهم سمات العبودية اليونانية	**10**
I-2-4. أهم سمات العبودية الرومانية	**10**
I-2-5. سمات عامة للنظام العبودي في الغرب القديم	**11**
II- الوقائع الإقتصادية في العصور الوسطى	**11**
II-1. النظام الإقطاعي	**11**
II-1-1. انهيار العالم القديم ونشأة النظام الإقطاعي	**11**
II-1-2. الخصائص الإقتصادية للنظام الإقطاعي	**13**
II-1-3. مركز الكنيسة في هذا النظام الإقتصادي	**14**
II-1-4. الصفة العالمية لهذا التنظيم	**14**
II-2. النظام الإقتصادي في العصور الإسلامية الوسطى	**15**
II-2-1. مبادئ النظام الإسلامي	**15**
II-2-2. أنماط الملكية في النظام الإسلامي	**17**
II-2-3. نمط الإنتاج والتوزيع والتبادل في النظام الإسلامي	**18**
II-2-4. أهم إسهامات المفكرين المسلمين	**20**
III- النظام الرأسمالي	**21**
III-1. الرأسمالية التجارية	**21**
III-1-1. زوال النظام الإقطاعي ونشأت الرأسمالية التجارية	**21**

III-1-2. أهمية طبقة التجار في نشوء الرأسمالية وتنظيم العلاقات الإنتاجية	22
III-1-3. السياسات الإقتصادية	23
III-2. الرأسمالية الصناعية	25
III-2-1. تعريف الثورة الصناعية	25
III-2-2. أسباب قيام الثورة الصناعية في أوروبا	25
III-2-3. أهم مظاهر الثورة الصناعية	27
III-2-4. نتائج الثورة الصناعية	27
III-2-5. خصائص الرأسمالية الصناعية	28
III-2-6. السياسة الإقتصادية	29
IV- الوقائع الإقتصادية ما بين الحربين	29
IV-1. أزمة الكساد الكبير 1929	29
IV-1-1. مفهوم الأزمة المالية	29
IV-1-2. خصائص الأزمة المالية	30
IV-1-3. أنواع الأزمات المالية	31
IV-1-4. آثار الأزمة المالية	36
IV-2. النظام الاشتراكي	36
IV-2-1. تعريف الاشتراكية	36
IV-2-2. أنواع الاشتراكية	36
IV-2-3. خصائص الاشتراكية	40
V- الوقائع الإقتصادية المعاصرة	41
V-1. نظام بريتون وودز	41
V-1-1. تعريف نظام بريتون وودز	41
V-1-2. قرارات ونتائج انعقاد هذا المؤتمر	41
V-1-3. مراحل نظام بريتون وودز	42
V-1-4. تحلل نظام بريتون وودز وظهور النظام المالي الجديد	42
V-2. العولمة الاقتصادية	44
V-2-1. التطور التاريخي للعولمة الإقتصادية في العصر الحديث	44
V-2-2. مفهوم العولمة الإقتصادية وآليات انتشارها	45
V-2-3. سمات ومبادئ العولمة الإقتصادية	46

V-2-4. تناقضات العولمة الإقتصادية	47
V-2-5. انكسار العولمة الحالية	48
V-3. بروز الإقتصاديات الآسيوية	49
V-3-1. لمحة هامة عن التطور الإقتصادي لدول شرق آسيا	49
V-3-2. الظروف والعوامل التي أدت إلى نجاح تجربة دول جنوب شرق آسيا	50
V-3-3. أهم الإنجازات التي حققتها هذه الدول	52
V-4. الأزمة المالية العالمية 2008	53
V-4-1. تعريف الأزمة	53
V-4-2. اندلاع الأزمة ومراحلها الكبرى	53
V-4-3. أسباب الأزمة	56
V-4-4. تداعيات الأزمة وآثارها	61

تقديم المطبوعة

يجد طالب السنة الأولى الدارس لمادة تاريخ الوقائع الاقتصادية بعض المصاعب الموضوعية و أخرى ذاتية لفهم هذه المادة لذلك قمنا بمعالجة موضوعات تاريخ الوقائع الاقتصادية معالجة تجمع بين الدقة العلمية و التبسيط في العرض من خلال التطرق لجوانب العلاقة القائمة بين الواقعة الاقتصادية و تطورها التاريخي عبر الازمنة مع تطور الفكر الانساني في المجال الاقتصادي وعلى هذا الاساس سنتناول أوجه الارتباط الوثيق بينهم من خلال:

أولاً: المفاهيم الأساسية في هذه المادة:

1- **التاريخ:** لغة: هو تعريف الوقت، ويقال فيه تاريخ وتوريخ.

اصطلاحا: هو فن يبحث عن وقائع الزمان من حيث التعيين والتوقيت، وموضوعه الإنسان والزمان، وزاد بعضهم الظواهر الطبيعية.

2- **الفكر:** هو ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول.

3- **الوقائع:** هي الأحوال والأحداث.

4- **الإقتصاد:** أحسن تعريف للإقتصاد هو تعريف الإقتصادي "ليونيل روبنز" في مقالته التي نشرها سنة 1932 حيث قال: "الإقتصاد هو علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة ذات الاستعمالات" وهو تعريف مختصر وشامل.

5- **تاريخ الوقائع الإقتصادية:** هو دراسة لتلك الأحداث الإقتصادية التي عاشها الإنسان في إطار زماني ومكاني محدد.

6- **تاريخ الفكر الإقتصادي:** فهو معني بتاريخ الأفكار والخواطر التي عرضت للإنسان في أمور حياته الإقتصادية، بمعنى: أن الإنسان يواجه بعض المشاكل الإقتصادية في سبيل تلبية حاجاته ورغباته المتعددة، في حين ان الموارد المتاحة لإنتاج أو لإشباع هذه السلع والخدمات، نادرة نسبيا؛ لذلك تنشأ بعض المشكلات، وعلى رأسها ما يعرف بـ"المشكلة الإقتصادية".

لذا يبحث الإنسان في أفكار لحل هذه المشكلات، او الحد منها، أو تحجيمها، لذا فغن هذه الأفكار والخواطر التي يأتي بها الإنسان، وتكون خاصة بأمور حياته الإقتصادية، هي ما يطلق عليه: "الفكر الإقتصادي".

وليس بالضرورة أن يكون الفكر الإقتصادي علميا صرفا بل إنه كان في الغالب مختلطا بالأفكار الفلسفية، او الدينية، أو السياسية.

7- **تاريخ علم الإقتصادي**: يعنى بالبحث في تطور التحليل الإقتصادي، سواءً من حيث ظهور النظريات الجديدة، أو تطور نظريات قائمة، ودراسة الأساليب والوسائل للتحقق من صحة هذه النظريات واختبارها، وهذا الأخير يعتبر حديثا نسبيا مقارنة بسابقيه لأنه يتعلق بعلم الإقتصاد كعلم وهو علم حديث لا يتجاوز عمره مئتي عام.

ثانيًا: العلاقة بين الفروع الثلاثة: التاريخ االوقائع الاقتصادية ، وتاريخ الفكر الإقتصادي، وتاريخ علم الإقتصاد:

الناظر في هذه الفروع الثلاثة يرى ان هناك صلة وثيقة ورابطا بين تاريخ الوقائع الإقتصادية والفرعين الآخرين.

لذا سنحاول التركيز على العلاقة بين مادتنا وهي (تاريخ الوقائع الإقتصادية)، وبين الفرعين الآخرين.

ولعل من أهم هذه العلاقات مايلي:

- الأمر الأول: لا يمكن أن نفصل بين تاريخ الوقائع الإقتصادية، وتاريخ الفكر الإقتصادي، لأن هاته الوقائع الإقتصادية في حد ذاتها كانت عبارة عن نتائج لأفكار إقتصادية ظهرت في ذلك الوقت، وأسهمت بشكل كبير في رسم مسارها.
- الأمر الثاني: عند دراستنا لتاريخ الوقائع الإقتصادية، لابد أن نستعين بتاريخ الفكر الإقتصادي والنظريات الإقتصادية أي تاريخ علم الإقتصاد.
- الأمر الثالث: أن تاريخ الوقائع الإقتصادية هو الركيزة الأساسية التي من خلالها ظهرت النظريات الإقتصادية كتفسير وتحليل يوضح مجرى هذه الوقائع والأحداق، وكيفية مواجهتها والتحكم فيها.

ثالثًا: أهمية دراسة تاريخ الوقائع الإقتصادية

إن دراسة تاريخ الوقائع الإقتصادية تفيدنا من نواحي عدة، يأتي في طليعتها امور لعل من أهمها:

- الأمر الأول: أنه لا يمكن فهم النظريات الإقتصادية الحديثة دون فهم دقيق لأهم الأحداث والوقائع التي هي كالأساس لظهورها.
- الأمر الثاني: أنه من الممكن أن نستوحي أشياء جديدة وأفكار جديدة من خلال دراستنا لتاريخ الوقائع الإقتصادية، ونضيف إضافة معرفية جديدة للإقتصاد، كما فعل من سبقونا.
- الأمر الثالث: أننا سنتمكن من معرفة الكثير عن طريق التفكير الإنساني لدى الحضارات الماضية وذلك من خلال التعرف على الوقائع التي حدثت، وهذا يخدمنا في مجالات عدة، وليس الأمر مقصوراً على الإقتصاد.
- الأمر الرابع: أن فهم الوقائع الإقتصادية من الناحية التاريخية أيضًا، هو مطلب؛ لكي نعرف متى نشأت هذه النظريات؟ أو متى تطورت، أو متى أتت هذه الأداة، ومن أتى بها، أو متى تطورت؟ وهذه القضايا مهمة جدًا من الجانب التاريخي الصرف.
- الأمر الخامس: والذي يجيب على هذا السؤال، لماذا نهتم بدراسة تاريخ الوقائع الإقتصادية؟

أننا نتلافى بدراستنا لتاريخ الوقائع الإقتصادية المشكلات والإشكالات التي مرت بالمجتمعات السابقة، حتى لا نقع فيها مرة أخرى.

رابعًا: أهداف وخطة سير مادة تاريخ الوقائع الإقتصادية

تهدف بصفة عامة إلى التعرف على كل ما يتعلق بتاريخ الأحداث التي عرضت للإنسان في حياته الإقتصادية، وحيث أن هذه الأحداث لم تقع دفعة واحدة وإنما هي أشبه بسلسلة المحطات المتتالية فإنه سيتم عرض هذه الوقائع التي مرت بها المجتمعات الإنسانية منذ القدم إلى وقتنا الحاضر حسب الفصول التالية:

عناصر مادة تاريخ الوقائع الإقتصادية

1- مقدمة .

2- الوقائع الإقتصادية في العصور القديمة

3- الوقائع الإقتصادية في العصور الوسطى

4- النظام الرأسمالي

5- الوقائع الإقتصادية ما بين الحربين

6- الوقائع الإقتصادية المعاصرة

مقدمة

سنحاول من خلال دراستنا لتاريخ الوقائع الاقتصادية ابراز أهم الركائز الأساسية في المجال الاقتصادي و ذلك بتوضيح العلاقة بين الفكر الاقتصادي و التاريخ الاقتصادي باعتبار أن حلقة الوصل بينهم هي الواقعة الاقتصادية بمضمونها و أبعادها وكيف للفكر الاقتصادي أن يعطي تفسيرا نظريا و علميا أسباب نشأة المشكلة الاقتصادية و يعرض السياسة الاقتصادية الرامية الى التغلب على المشكلة الاقتصادية بوسائل معينة.

وعلى هذا الأساس فقد ركزت المطبوعة على المقرر الخاص للمقياس و ذلك من خلال عرض المحاور الاساسية التي تحكم المقياس بالرغم ان موضوع الوقائع الاقتصادية لا يمكن حصره وخاصة الوقائع الاقتصادية المعاصرة بسبب تداعيات العولمة و التي تعتبر في حد ذاتها واقعة اقتصادية فكان منا ابراز أهمها كالأزمة المالية العالمية 2008.....

I- الوقائع الإقتصادية في العصور القديمة

I-1. النظام البدائي

لابأس في البداية أن نشير إلى الحالة الإقتصادية التي كانت سائدة في العصور الحجرية وهو ما يعرف بنظام المشاعية (البدائية).

I-1-1. شروط الحياة في المجتمع البدائي (تطور أدوات العمل):

اتسمت و تميزت بالبدائية و البساطة و ظلت لمدة طويلة و سميت بالمرحلة الوحشية تبعا لفنون النتاج المستخدمة و هي[1] :

- استخدام الإنسان لأول مرة الحجر والعصى (أي الخشب)؛
- كانت الحياة مقتصرة على جني الثمار والصيد بشكل جماعي؛
- اكتشاف النار والتي كانت السبب الرئيسي في تغير حياة الإنسان في ذلك الوقت فهي مكنته أولاً من تهيئة الطعام، ومكنته ثانيًا من حفظه لمدة أطول، وكذلك مكنته من توسيع مواد طعامه إلى حد كبير، والأهم من ذلك أنها مكنته من صنع أدوات إنتاج جديدة من البرد، مما ساعد على انتشار الإنسان، ومكنته من الدفاع ضد الوحوش المفترسة؛
- بقيت الحجارة، وهي المادة الأساسية لوسائل الإنتاج لذلك عرف هذا العصر بالعصر الحجري؛
- بعد ذلك تعلم الإنسان صنع الأدوات من المعدن الخام، أولاً من النحاس ثم من البرونز وبعده من الحديد، ولذلك سمي هذان العصران بالعصري البرونزي والعصر الحديدي؛
- تم اختراع القوس والسهم وهي مرحلة هامة في إتقان أدوات العمل مما مهد لمرحلة تربية المواشي (التدجين)؛

كما سجلت الزراعة البدائية تطورات ملحوظة وذلك بسبب استخدام الأدوات المعدنية مما أدى إلى ازدياد إنتاجية العمل الزراعي، ومن خلال هذا بدأت تظهر ملامح التحضر والسكن وأماكن مستقرة معينة بذاتها.

[1]– بوقرة رابح، خبابة عبد الله، "الوقائع الإقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين"، الجامعة الجديدة، مصر، 2014، ص33.

I-1-2. علاقات الإنتاج في المجتمع البدائي – التقسيم الطبيعي للعمل–:

هناك قاعدة مهمة في الفكر الإقتصادي تقول أن "الفرد لا يقوم بمفرده بعملية الإنتاج"، ومن خلال هذه القاعدة تنشأ علاقات بين الأفراد تسمى علاقات الإنتاج، ومن خلال هذا العنصر سنحاول حصر أهم علاقات الإنتاج في المجتمع البدائي:

- في هذا العصر كانت الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج أساس العلاقات الإنتاجية؛
- كان العمل في هذا المجتمع يتسم بصبغة الجماعية، أي أن العمل كان جماعيا.
- كانت مدخلات العمل، (أي المواد المستعملة) مشتركة (الصيد....)
- كانت الملكية الفردية تتمثل في وسائل الدفاع والسكن فقط لضرورة استعمالها فرديا؛
- كان الإنتاج موجها لسد أبسط ضروريات الحياة أدى إلى انعدام الإنتاج ..... وبالتالي انعدام وجود الاستثمار، وهذا أدى إلى انعدام نشؤ الطبقات التي تتصارع حول تلك فائض الإنتاج؛
- كان العمل منحصر داخل المشاعية فقط؛
- كانت منتجات العمل المشترك توزع توزيعا متساويا، وذلك بسبب انخفاض البالغ في مستوى قوى الإنتاج.

من خلال ما سبق نستنتج أنه:

القانون الإقتصادي الأساسي لنظام الإنتاج والمشاعية البدائية هو (ضمان وسائل المعيشة الضرورية للإنسان بالاعتماد على أدوات إنتاج بدائية وعلى أساس مشاع تلك وسائل الإنتاج على العمل الجماعي، وطريقة التوزيع المتساوي للمنتجات.

I-1-3. التقسيم الاجتماعي للعمل:

ظهر التقسيم الاجتماعي الاول للعمل في العصور القديمة تقسيما بسيطا حيث تخصصت بعض القبائل في الزراعة وأخرى تعمل في تربية الماشية[2].

وكانت أهم نتائج هذا التقسيم قيام ما يعرف بالتبادل بين القبائل الزراعية والرعوية وهذا ما أدى إلى تطور أدوات الإنتاج وبالتالي ظهور تقسيمات جديدة وصناع جدد، فظهرت مهنة صنع الأواني الفخارية والحباكة اليدوية وصناعة...الخ وهو ما يعرف بالتخصص الحرفي أو المهني داخل المشاعية نفسها وهذا بدوره أدى إلى توسع نطاق المبادلات أكثر فأكثر.

[2]– بوقرة رابح، خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص34.

I-1-4. تفكك المشاعية البدائية : ظهور التملك الخاص والطبقات:

يمكن تلخيص أهم أنماط التملك الخاص وظهور الطبقية في النقاط التالية:

- أدى اكتشاف الحديد وصنع الأدوات المختلفة إلى ارتفاع إنتاجية العمل التي أصبحت تسمح بالإنتاج (زراعة، رعي، مهن ...) ضمن نطاق اجتماعي أضيق من المشاعية ذلك ضمن نطاق الأسرة التي أصبحت الوحدة الإقتصادية الجديدة للمجتمع، وهكذا بدأ العمل الخاص يحل تدريجيا محل العمل الجماعي المشترك، وهذا ما أدى إلى ظهور الملكية الخاصة لهذه الوسائل ومن خلال هذا نلاحظ أن ظهور الملكية الخاصة كان مرتبطا مباشرة بالتقسيم الاجتماعي للعمل وتطور التبادل وهذا هو السبب الرئيسي؛
- بدأت الملكية الخاصة أولا بالماشية ثم انتقلت غلى جميع أدوات الإنتاج وكانت الأرض آخر عوامل الإنتاج تملكا وأول من بدأ تملك هذه العناصر رؤساء العشائر (ومما يذكر هنا أن الماشية كانت تستعمل كسلعة أولى لتقييم التبادل)؛
- أدت الملكية الخاصة إلى تفكك العشيرة إلى أسرة كبيرة ثم إلى أسر عائلية صغيرة، وهذه الأسرة الصغيرة لم تكن قائمة على روابط الدم بل على أساس وحدة المسكن ووحدة العمل المشترك؛
- هذه الملكية الخاصة أدت إلى تغير جذري في بنيان المجتمع البدائي، حيث أدت إلى تولي مالكي أدوات الإنتاج المناصب الإصطناعية الأساسية وإلى انفصالهم تدريجيا عن باقي أفراد المجتمع، ومن خلال تم نشوء الأسرة الأرستقراطية التي أصبحت تتوارث الحكم وتستعبد الآخرين؛
- بفضل تطور عوامل وقوى الإنتاج ظهر ما يعرف بـ"فائض الإنتاج" الذي يزيد عن حاجة المجتمع، والمصدر الوحيد لهذا الفائض هو العمل مما أدى إلى ضرورة عدم قتل أسرى الحرب والإكتفاء باستعبادهم وهكذا انتشر نظام الرق؛
- بظهور نظام الرق القائم على استثمار عمل الآخرين لامتصاص فائض الإنتاج ظهر أول انقسام طبقي للمجتمع هو اللانقسام إلى أسياد وعبيد وبذلك اختفت نهائيا علاقات الإنتاج المشاعية لتحل محلها علاقات جديدة قائمة على العمل الفردي والتملك الخاص والمجتمع الطبقي.

I-2. النظام العبودي

تمثل العبودية الحد الاقصى لممارسة استغلال الانسان لأخيه الانسان و السمة المميزة في كونها نظاما اجتماعيا هو اقرارها تحويل فرد أو مجموعة من الأفراد ملكا لشخص ما ومن هذا المنطلق سنتعرض إلى[3]:

I-2-1. خصائص النظام العبودي

يمكن عرض أهم الخصائص المميزة للنظام العبودي في النقاط التالية:

1- **الملكية:** ساد في هذه الحقبة من التاريخ ما يعرف بنام الملكية الملقة لعوامل الإنتاج بما فيها الإنسان فد حد ذاته – وهو ما عرف فيما بعد بنظام العبيد– وذلك بجانب الحرية التامة في التصرف في هذه الملكيات بما فيها العبيد، ومن جهة أخرى كان العبيد محرومين وممنوعين من جميع الحقوق التي يتمتع بها الأحراء سواء إقتصادية أو سياسية أو اجتماعية.

2- **العمل ونمو القوى المنتجة وتطورها:** لقد اتسم العمل في هذه الفترة بالجماعة والتعاون بين العبيد وذلك في جميع المجالات من زراعة ورعي وعمل حرفي، إذ كانت مسؤولية الإنتاج في غالبه آنذاك تقع على كاهل العبيد، وكان بعض الاعمال التي يقوم بها فئة من الأحرار وكانت تتمثل في الأعمال الحرفية لكنهم يتعين عليهم دفع الضرائب للدولة من الأرباح التي يحققونها في صورة نقدية أو عينية، وكان نظام العمل في مجمله في ذلك الزمن قائما على الإكراه الإقتصادي والاستغلال لصالح السادة الذين يمتلكون الوسائل الإنتاجية بما فيها الإنسان – العبيد–.

وأما من ناحية القوى المنتجة آنذاك فقد شهدت تطورًا كبيرًا خاصة في وسائل الإنتاج الزراعي حيث ظهرت أدوات عمل جديدة مثل المنجل والمعمول ...الخ، كما حدث تخصص في العمل الزراعي نفسه حيث ظهرت زراعة البساتين وزراعة القنب، ونفس التطور شهدته الصناعة الزينة والألبسة الفاخرة، ويؤكد بعض المؤرخين على أنه في القرن الرابع والقرن الخامس كانت هناك حوالي 50 حرفة مختلفة في اليونان وحدها.

---

[3]– عبد الله على كاظم المعموري، "تاريخ الأفكار الإقتصادية"، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص52.

I-2-2. العلاقات التجارية في النظام العبودي:

ظهرت في هذه المرحلة من التاريخ نقود جديدة لم تكن معروفة في النظام المشاعي وهذا ما ساعد على تطور المبادلات في نظام الرق تطورا ملحوظا، حيث ظهرت السلع النقدية مثل: الملح والماشية والسمك المجفف ...الخ ثم تطورت بعد ذلك أشكال النقود لتأخذ الأشكال المعدنية والتي كان لها أثر كبير في تطور التجارة وتنميتها.

وظهر خلال هذه الحقبة أيضًا ما يعرف بالرأس مال الربوي، فقد اتخذ بعض الأفراد النقود كوسيلة للإقراض مقابل رده بزيادة محددة – معدل الفائدة في تعبيرنا الحديث– والذين كانوا يقومون بذلك هم الأسياد والمنتجين والحرفيين والتجار.

I-2-3. أهم سمات العبودية اليونانية:

1– أهمية القطاع السلعي – خاصة التجاري في المدن– في تطور النظام العبودي.
2– دور التجار في قيادة الشعب في الصراعات السياسي.
3– الاعتماد كليا على استثمار عمل العبيد في جميع القطاعات الاقتصادية[4].

I-2-4. أهم سمات العبودية الرومانية:

1– تحول الصراع الطائفي إلى صراع اجتماعي وامتزاجهما مما فاقم من حدث الصراع الطبقي.
2– نشوء الطبقات الجديدة في المدن "البرجوازية العليا، الصغيرة، البرولتاريا وهم من الأجانب" مما أدى إلى امتزاج الصراع الطبقي بالصراع الوطني.
3– سيادة النمط العبودي سيادة كاملة مما أدى في أواخر المرحلة إلى اضمحلال المدن واستنفاد حيويتها وضمور دورها، وهذا بدوره أدى إلى عدة آثار من أهمها:
أ– غلبة انتفاضات العبيد.
ب– الطابع العسكري للدولة.
ت– البطالة العامة للبرولتاريا– بسب منافسة العبيد– وضرورة إعالتها من طرف الدولة.

[4]– عبد الله على كاظم المعموري، مرجع سبق ذكره، ص85.

I-2-5. سمات عامة للنظام العبودي في الغرب القديم

1- دور البرجوازية الصغيرة – صغار المنتجين- في نشوء النظام العبودي واستمراره.
2- دور الأجانب في تطور العبودية وعلى الأخص العبودية الرومانية.
3- لعب التنافس بين الديموس ومالكي الأرض دورا أساسيا وأحيانا الدور الأول في أثينا، ويمكن مقارنة دور التجار في أثينا مقابل دور ملاك الأرض في روما.
4- اتجاه النظام في روما نحو سمات العبودية الشرقية في فترة الانحلال في أواخر العهد الروماني (عسكرية، ببيروقراطية، اضمحلال المدن والفئات الوسطى، علاقات الإنتاج أكثر بدائية، ...الخ).

II- الوقائع الاقتصادية في العصور الوسطى

II-1. النظام الإقطاعي

وجدت في العالم في الفترة التي تسمى بالعصر الوسطى حضارتان، هما الحضارة النصرانية في أوروبا والحضارة الإسلامية التي بدأت من الجزيرة العربية لتتوسع وتمتد إلى الصين والهند شرقا وإلى المغرب والأندلس غربا ولذلك سنقوم في هذه المحاضرة بعرض أهم النقاط التي ميزت النظم التي كانت سائدة في أوروبا ثم نتبعها بعد ذلك بمحاضرة أخرى نبين فيها النظام الإقتصادي الإسلامي الذي كان سائدا في الحضارة الإسلامية.

II-1-1. انهيار العالم القديم ونشأة النظام الإقطاعي

1- **انهيار العالم القديم:** تطلق عبارة العصور الوسطى على الفترة التي بدأت منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية عندما عزتها القبائل الجرمانية في القرن الخامس ميلادي واحتلت روما وأعلنت انتهاء تلك الإمبراطورية، وكذلك بسقوط الإمبراطورية الرومانية الشرقية والإمبراطورية الفارسية في يد الدولة الإسلامية التي قضت عليهما وبانهيار هذه الإمبراطوريات الثلاثة انهار العالم القديم، وظهرت مرحلة العصور الوسطى والتي امتدت إلى غاية القرن الخامس عشر بسقوط القسطنطينية في يد الاتراك،حيث بدأت تظهر علاقات جديدة تقوم على أساس الاستثمارات

الزراعية الكبيرة ثم تقوت هذه العلاقات فيما بعد على يد القبائل الجرمانية عندما منحت الاراضي الى كبار القادة العسكريين و رجال الدين[5].

2- **نشأة النظام الإقطاعي:** وقد كان النظام الإقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ساد العصور الوسطى في أوروبا هو النظام الإقطاعي، وقد نشأ هذا النظام على إثر التطور السياسي الذي حدث بعد سقوط روما، فقد ترتب على سقوطها وزوال سيادتها زوال الحكومة المركزية التي كانت تمثلها وحاولت القبائل الجرمانية المنتصرة أن تقيم جهازا حكوميا مركزيا يسيطر على الإمبراطورية الجديدة، ولكنها عجزت عن ذلك، ولذلك عمد الإمبراطور الجرماني إلى تنصيب حكاما على أقاليم الإمبراطورية، ولكن هؤلاء الحكام راحوا يقوون مركزهم في مواجهة الإمبراطورية من جهة، ويؤسسون لأنفسهم سلطات مباشرة على الأقاليم التي يحكمونها من جهة أخرى فأصبحت ألقابهم ووظائفهم وراثية، وأصبحوا يجمعون الضرائب لأنفسهم وليس لحساب الإمبراطور كما كان الأمر في ظل الحكم الروماني، على أن يلتزموا بتقديم الإعانة للإمبراطور.

كذلك احتفظوا بوحدات الجيش التي كانوا يقودونها تحت سيطرتهم، مما أفقد الإمبراطور سلطته المباشرة على الجنود، وجعله هذا الأمر يطلب من الحكام مساعدته بجنودهم كلما أراد الدخول في حرب، كما قاموا بإنشاء محاكم مستقلة لتحكم في أقاليمهم باسمهم وليس باسم الإمبراطور.

وأكد هؤلاء الحكام سلطاتهم على الأقاليم التي يحكمونها عن طريق الاستيلاء بكافة الوسائل الممكنة من ضغط وإرهاب على الأرض من الفلاحين الأحرار الذين كانوا يملكونها عند غزو الجرمان، ولم يحيلوا هؤلاء الفلاحين إلى أرقاء بالصورة التي كانت موجودة في العصر القديم، ولكن طبقوا نظاما آخر هو نظام "**رقيق الأرض**" ويقوم هذا النظام على وجود علاقات متبادلة بين السيد والفلاحين، فالأرض من الناحية النظرية تابعة للإمبراطور، ولكن ملكيتها الحقيقية للأسياد الإقطاعيين وهم الحكام.

وتنقسم أرض كل سيد إلى قسمين:

أ- قسم يحتفظ به هو لنفسه ويلتزم الفلاحون بزراعته له بدون أجر، كم يلتزمون كذلك بتقديم بعض الخدمات له مثل العمل في قصره.

[5]- مدحت قريشي، "تطور الفكر الإقتصادي"، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2011، ص52.

ب–وقسم آخر يوزعه على الفلاحين ويلتزم كل منهم بزراعة حصته والاستفادة منها في نظير أن يقدم جزءا من المحصول.

ويلتزم السيد بحماية الفلاحين وبالقضاء بينهم، ويظل الفلاحون على الأرض ينتقلون معها إذا انتقلت ملكيتها من سيد إلى آخر فالفلاحون بهذه الصورة كانوا تابعين للأرض أو أرقاء لها، فلكل سيد إذن كان يعيش في إقطاعيته ويخضع له عليها الجنود من ناحية، ورقيق الأرض من ناحية أخرى.

وقد كان هؤلاء الحكام يلجئون هم الآخرون إلى تنصيب بعض قوادهم حكاما على جزء من الإقطاعية، فيرتبطون نحو الحكام الكبار برباط التبعية كالذي يربط هؤلاء بالإمبراطور، ويقيمون سلطاتهم في داخل الأجزاء التي يحكمونها بنفس الطريقة.

وهكذا تكون النظام من "هرم" على رأسه الإمبراطور، يخضع له مباشرة الحكام الكبار الذين نصبهم، ويخضع لهؤلاء من نصبوهم، ويخضع لهؤلاء الآخرين من ينصبونهم من صغار الحكام، وهكذا ترتبط كل طبقة من طبقات هذا الهرم بالطبقة التي فوقها برباط تبعية حتى تصل إلى الإمبراطور الذي تتبعه نظريا على الأقل كافة الطبقات.

II-1-2. الخصائص الإقتصادية للنظام الإقطاعي

1– ضعف التجارة بين أوروبا والحضارة الشرقية.
2– كانت كل إقطاعية وحدة إقتصادية مستقلة ومنفصلة تقوم على تحقيق ما يعرف بالاكتفاء الذاتي[6].
3– كان الإقتصادي الأوروبي إقتصادا مغلقا.
4– كانت الزراعة هي أهم القطاعات الإقتصادية السائدة، بل كانت تعتبر كل شيء تقريبا.
5– كانت هناك صناعة يدوية راقية في العهد الروماني قضى عليها الجرمانيون.
6– اضمحلت المدن التي كانت تكون الدولة الرومانية، وتحولت غلى قرى تسودها الزراعة.
7– انتظمت الصناعة اليدوية المتبقية في شكل حرف.

[6]– علي أحمد صالح، "مدخل للعلوم الإقتصادية"، زاد للنشر، ط1، الجزائر، 2016، ص37.

8- كانت المبادلات بين الإقطاعيات محدودة وضعيفة، كما كانت في الغالب مبادلات عينية (سلعة مقابل سلعة).

II-1-3. مركز الكنيسة في هذا النظام الإقتصادي

احتفظت الكنيسة بمركزها في النظام الإقطاعي، واندمجت فيه بحيث أصبحت جزءا منه في العصور الوسطى، ولكنه جزء متميز له سلطات وقوى كبيرة، فلئن كان الإمبراطور يمثل السلطة الدنيوية فإن الكنيسة كانت تمثل السلطة الدينية، بل كانت الكنيسة هي السلطة العليا التي يخضع لها الجميع بما فيهم الإمبراطور نفسه.

ومن جانب آخر فقد ظلت الكنيسة مدة طويلة جزءا أساسيا من النظام الإقطاعي تدافع عليه وتحبذه، فارتبطت مصالحها بذلك مع مصالح النظام نفسه، والذي زاد من سيطرت الكنيسة انها كانت عمليا تحتكر التعليم احتكارا تاما، فالقساوسة بدرجاتهم المختلفة كانوا يعلمون الدين والفلسفة اليونانية والقانون الروماني، وحتى عندما نشأت الجامعات المستقلة بعد ذلك فإن الكثيرين من أساتذتها كانوا من رجال الدين، كما كانت الكنيسة تراقب ما يدرس فيها من آراء ونظريات.

II-1-4. الصفة العالمية لهذا التنظيم

وما يجب ذكره في هذه المحاضرة عن هذا التنظيم القائم في العصور الوسطى، هو صفته العالمية أو الدولية فالجو السائد من الناحية الفكرية ومن ناحية شعور الأفراد هو أن كل هذا التنظيم بما يقوم عليه من إقطاع وبما يتصل بالكنيسة هو تنظيم عالمي، يمتد على القارة في مجموعها، فلم تكن فكرة الدولة كوحدة مستقلة عن بقية الدول موجودة في العصور الوسطى، بل كانت النظرة هي أن الإمبراطور والكنيسة يمثلان سلطتين عالميتين فكل الإقطاعيات بمن عليها من الأسياد ورقيق الأرض تخضع في هرم الإقطاع للإمبراطور من الناحية الدنيوية، وللكنيسة من الناحية الدينية، فالأفراد لا يشعرون بانتمائهم لدولة معينة وبشعور وطني نحوها - كما هو الحال في أوروبا مثلا الآن- فمهما اختلفت إقطاعياتهم فهم تابعون لنظام دولي كبير، دعامتاه الإمبراطور والكنيسة.

II-2. النظام الإقتصادي في العصور الإسلامية الوسطى

لقد عرفت العصور الوسطى رواجا كبيرًا في الدول الإسلامية وذلك في جميع النواحي – خلافا لما كان سائدا في أوروبا في ذلك الزمن– وخاصة في النواحي الإقتصادية للدولة، لكنه وللأسف ليس هناك دراسات كثيرة ودقيقة اهتمت بهذه الحقبة من التاريخ وخاصة في الجانب الإقتصادي إلا أننا نود الإشارة إلى أهم المبادئ الإقتصادية التي كانت تنظم الحياة الإقتصادية في هذه الدولة فنقول:

II-2-1. مبادئ النظام الإسلامي :

1- **مبدأ العمل:** شجع الإسلام وحث على العمل وعدم الكسل والخمول، وذلك باعتباره العنصر الفعال في كل طرق الكسب التي أباحها وقد يختلط العمل براس المال فيشتركان سويا في الإنتاج و تحقيق الكسب[7] بشرط أن يكون هذا الكسب حلالا وأن يتم بطرقه المشروعة، حيث قال تعالى: [فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور] وقال تعالى: [فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله وأذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون].

وقال صلى الله عليه وسلم: «ما أكل أحد طعاما قط خيرا من ان يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داوود عليه السلام كان يأكل من عمل يده». وقال أيضًا: «والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلا فيسأله أعطاه أو منعه».

وقد ورد في الحث على العمل والعناية به وتبيين مدى أهميته للفرد والمجتمع الكثير من النصوص والأثار عن الصحابة وغيرهم – رضي الله عنهم أجمعين–.

2- **النظام المالي:** هي مجموع المبادئ و الاصول العامة التي تحكم النشاط المالي للدولة الاسلامية التي وردت في نصوص القران الكريم و السنة النبوية و التي يمكن تطبيقها بما يتلاءم مع الظروف الزمان والمكان[8] – إن صح التعبير– يتم التحكم فيها عن طريق ما يعرف في تلك العصور ببيت مال المسلمين:

أ- **بيت مال المسلمين:** كان زمن النبي – صلى الله عليه وسلم– هو المسجد نفسه لأن الواردات لم تكن تخزن بالشكل المعروف اليوم وإنما كانت تصرف في مكانها وتوزع.

---

[7]– محمود حسيني الوادي، إبراهيم محمد خريس وآخرون، "الإقتصاد الإسلامي"، دار المسيرة للنشر، الأردن، ط2، 2014، ص94.

[8]– نفسه، ص 232.

أما زمن النبوة فقد توسعت المشاريع (فتوحات وشق الطرق ...الخ) فاحتاج المسلمون إلى تغطية هذه النفقات فانشأ بيت مال المسلمين ووضع الديوان وهو الأول من نوعه في تلك الأزمنة، وكان بيت مال المسلمين كان له واردات ونفقات تنظمها الأحكام الشرعية.

وأيضًا تميزت هذه الحقبة بإنشاء ديوان الكتابات وهو بمثابة آلية للمراقبة على بيت مال المسلمين، حيث كانت مهمته تناول خطابات الحاكم وتنفيذ أوامره وتسجيل ما أخذ وما لم يأخذ من الأموال وفيما انفق.

وكان بيت المال في ذلك الزمن بمثابة وزارة المالية في هذا العصر الحديث، والمسؤول عليه بمثابة وزير المالية في وقتنا، وكانت مهمته تنظيم مجموعة من المعاملات المالية الدائمة و الغير الدائمة هي[9]:

- **الزكاة والصدقة:** الزكاة لغة: هي النماء والزيادة، يقال زكا الزرع إذا نما وزاد.

وأما الزكاة شرعا: فهي التعبد لله تعالى بإخراج جزء واجب شرعا في مال معين لطائفة أو جهة مخصوصة.

والزكاة من أهم الأسس التي يثوم عليها المجتمع المسلم وينتظم بها اقتصاده، فهي من العوامل التي تقلل الفوارق بين الناس وتساعد على توزيع الأموال توزيعا عادلا، وإذا أطمأنت نفس المسلم إلى هذا الحق دعاه ذلك لأن يعرف أن عليه انواعا أخرى من التعاون ليست دون المال أهميتا.

- **الغنيمة:** هي ما يغنمه المسلمون ويأخذونه من اموال الكفار بالقتال والجهاد في سبيل الله.
- **الفيئ:** وهو كل ما وصل من المشركين عفوا من غير قتال.
- **الجزية:** وهي كل ما يوضع على رؤوس أهل الذمة، وكانت تؤدي منجمة، وتسقط بالإسلام.
- **الخراج:** وهو ما كان يوضع على الأراضي التي فتحت عنوة تم تركت بأيدي أصحابها على أن يؤدوا عنها الخراج.

ب-**النقود:** كان المسلمون في اول الأمر يتعاملون بالنقود التي كانت سائدة عند الأعاجم، وهذه النقود كانت العشرة منها وزن عشرة مثاقيل، وما العشرة منها وزن ستة مثاقيل، وما العشرة منها وزن خمسة مثاقيل، فجمع ذلك فوجد واحدا وعشرين مثقالا فأخذ ثلثه وهو سبعة مثاقيل فضربوا فضربوا الدرهم المعروف فيما بعد بالدرهم العربي.

---

[9]- محمود حسيني الوادي، إبراهيم محمد خريس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص232.

فنلاحظ أن هذه الفترة اتسمت بضبط وتحديد قيمة النقود حتى لا يكون هناك سبيل إلى التلاعب فيها.

ت–تحريم الربا: تميزت هذه الحقبة من الإقتصاد في العهد الإسلامي بقلة التعامل بالرأس المال الربوي وذلك لأن الشريعة الإسلامية حرمت التعامل بالربا بجميع أصنافه وأنواعه.

والربا لغة: هو الزيادة.

واصطلاحا: هو الزيادة في أشياء مخصوصة.

والربا جمع كل الأثار السيئة في ثناياه حيث انه يؤدي إلى حصول أصحاب الأموال على الربح السريع دون تقديم أي عمل، فإنهم ستغلون حاجة المحتاج، ويخلدون إلى الكسل وعدم الاشتغال، كما انه يوجد هوة كبيرة بين طبقات المجتمع فيزيد في غنى الأغنياء ويزيد في فقر الفقراء، ويؤدي كذلك إلى محاباة رؤوس الأموال والانحياز معها على حساب العمل والعمال.

وقد حرم الله تعالى الربا، حيث قال: [يا أيها الذين امنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة] وقال تعالى: [يا أيها الذين امنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مومنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله].

وقال جابر – رضي الله عنه–: «لعن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال هم سواء».

II-2-2. أنماط الملكية:

ساد في ذلك العصر أربعة أنواع من الملكية هي: الملكية الفردية؛ الملكية العامة؛ الملكية المختلطة؛ ملكية الدولة.

أ– **الملكية الفردية:** لقد سمح الإسلام للأشخاص بالتملك الخاص لوسائل الإنتاج كالأراضي واليد العاملة وغيرها من الوسائل، حيث كانت توزع الغنائم على الأشخاص حسب نظام معين تدخل من خلاله هذه الغنائم تحت التملك الخاص للأفراد الحائزين لها.

ويحق للملكية الفردية الإسهام الفعال في أنواع الاستثمار المختلفة وجميع أنواع التجارة، ويحق لها كذلك المساهمة في العمل الحر المنتج صناعيا كان او زراعيا.

ولكن هذه الملكية الفردية تحدها ضوابط تقع جلها في دائرة ما أمر الله به وما نهى عنه، وضابط آخر مهم هو الالتزام بقاعدة "لا ضرر ولا ضرار".

ب-**الملكية العامة**[10]: والملكية فيها تكون لجميع أفراد المجتمع بصفة عامة، والذي يتولى أمر هذه الملكية هو الحاكم بصفته الاعتبارية، مثل أصناف المعادن والخيرات الموجودة في باطن الأرض...الخ.

ولهذه الملكية وظيفتين مهمتين هما:

- **إيجاد مصدر عام لتمويل النفقات العامة:** حيث أن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه- جعل الأراضي المفتوحة ملكية عامة وفرض على استغلالها الخراج الذي تمول به الخزانة العامة وتغطى به النفقات.
- **التوازن الاجتماعي:** وهو إجراء توزيعي يهدف إلى إشباع حاجات الفئات الفقيرة.

ت-**الملكية المزدوجة:** تعتبر هذه الملكية في الأصل مزيجا بين الملكية الخاصة والعامة، وذلك عن طريق ما يعرف بالشراكة بين الأفراد والدولة والتي لها شروط معينة تحكمها.

ث-**ملكية الدولة:** المالك الفعلي فيها هو الدولة بشخصيتها الاعتبارية كامتلاكها للبنايات التابعة لها.

II-2-3. نمط الإنتاج والتوزيع والتبادل في النظام الإسلامي

1- نمط الإنتاج:

يقول ابن خلدون أن الأوطان العربية وما مالكه العرب في الإسلام قليل الصنائع بالجملة حتى تجلب إليه من قطر آخر والسبب في ذلك رسوخهم في البداوة منذ أمد بعيد ومع ذلك يشير إلى أن اليمن والبحرين وعمان والجزيرة وإن ملكه العرب إلا أنه استحكمت وتوفرت فيه الصنائع ورسخت، ومن بين أهم هذه الصنائع: صناعة الوشي والعصب وحوك الثياب والحرير، ونمط الإنتاج في الإسلام ينضبط بضوابط مهم من أبرزها:

- أن تقوم العملة الإنتاجية على أساس أخلاقي.
- أن يكون الكسب حلالا كما ونوعا.
- أن تكون كيفية الإنتاج مباحة مشروعة.
- أن لا يمارس المنتجون أنواع الربا المختلفة.
- مراعاة المصالح الاجتماعية وتقديمها إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

[10]- محمود حسيني الوادي، إبراهيم محمد خريس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص98.

3- الحرية الإقتصادية:

عرفت العصور الأولى في الدولة الإسلامية ما يعرف في وقتنا الحاضر بالحرية الإقتصادية في جميع مجالاتها، فقد حرم الإسلام الاحتكار ورفض التسعير وترك السوق لما يعرف بالمنافسة الكاملة، إلا أن هذه الحرية مقيدة بضوابط شرعية وأخلاقية تنظمها وتميزها عن الحرية الإقتصادية التي يطبقها العالم الآن.

ومن بين أهم هذه الضوابط حديث النبي – صلى الله عليه وسلم- "لا ضرر ولا ضرار" أي أن هذه الحرية متى كان فيها ضرر على الآخرين فإنها ممنوعة غير مرغوب فيها.

وقد ضرب المسلون في ذلك أروع الأمثلة سواءا من حيث حرية التملك أو حرية الإنتاج او حرية التبادل والمتاجرة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك قوافل التجار المسلمين نحو آسيا.

4- التوزيع والتبادل:

لقد ساد في العصور الاولى من الدولة الإسلامية عدالة التوزيع وحسن تطبيق آلياته المختلفة كالزكاة والصدقة والتي تعتبر من أهم الآليات التي أحدثها إن صح التعبير الإسلام في إعادة توزيع وتنظيم الدخل، بيد أن هذه العدالة قد اختلت نوعا ما في العصور المتأخرة من القرون الوسطى وغلب على الدولة الإسلامية آنذاك الترف والبذخ.

وأما من ناحية تنظيم التبادل فقد ساد في ذلك الوقت نظام المنافسة الكاملة في السوق وأن سعر السلع يتحدد وفقا لقانون الطلب والعرض، ومن اجل ضمان سير المبادلات وفق هذا المبدأ وعلى اتم ما يكون قامت الدولة الإسلامية بإنشاء **نظام الحسبة:** وهو نظام يقوم بمراقبة الأسواق، وتقنين قواعد التبادل فيها، وجعله منفعة متبادلة بين البائع والمشتري يحقق كل منهما أقصى منفعة بقيمة مجزية للطرفين.

وقد وضع هذا النظام مجموعة من القواعد التي تنظم التبادل القائم آنذاك من أهمها مايلي:

- منع تداول السلع الضارة أو التي لا منفعة فيها كتحريم الخمر وثمنها والميتة والخنزير.
- منع الغش، فقد قال – صلى الله عليه وسلم-: «من حمل علينا السلاح فليس منا ومن غشنا فليس منا».
- منع الغرر وما شابهه، وقد قال أبو هريرة – رضي الله عنه- "نهى رسول الله – صلى الله عليه وسلم- عن بيع الغرر".

- منع التدخل غير المشروع بين البائع والمشتري، قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: «لا يسم المسلم على سوم أخيه».
- تيسير سبل التبادل: وذلك عن طريق ضبط المقاييس والمكاييل وطرق المواصلات والتوزيع وغيرها.
- ضمان حقوق أطراف التعامل، قال تعالى: [يا أيها الذين امنوا أوفوا بالعقود]، وفي الحديث «المسلمون عند شروطهم إلا شرطا حرم حلالا أو أحل حراما».

والقاعدة الكبرى في ذلك أن الدولة تقوم بمراقبة التبادل وتقيم نظام الحسبة وتعين المحتسب بحيث لا يختل التبادل في الأسواق ولا يظلم أي متعامل فيها، فتحفظ بذلك توازن السوق.

II-2-4. أهم إسهامات المفكرين الإسلاميين[11]:

لقد ظهرت العديد من الكتب الاسلامية في العصور الوسطى و ذلك منذ أن وضع القاضي أبو يوسف الانصاري أول كتاب في الدراسات الاقتصادية و هو كتاب الخراج الذي و جهه للخليفة هارون الرشيد و الذي يدور حول النشاط الزراعي و الضرائب كما قدم تحليلا اقتصاديا بخصوص الأسعار ومسالة مراقبتها وكان يحاول الوصول الى نظرية تحديد الاسعار .

ثم ليأتي بعد ذلك كتاب المقدمة لابن خلدون و هو كتاب اغنى العالم بالأفكار المتقدمة جدا في عصرها فكان الاول من حدد المشكلات الاقتصادية تحديدا علميا و الاول من حاول فصل المشكلات الاقتصادية عن الاعتبارات الدينية و الاخلاقية و اول من حاول كشف البواعث و العوامل ذات الطابع الاقتصادي.

ثم ليأتي بعد ذلك تقي الدين المقريزي و الذي تأثر بابن خلدون و منهجه العلمي في تمحيص الظاهرة و اكتشاف منطقها الا انه سلك مسلكا أخر في تفسير الظواهر فحاول تفسيرها على أساس نقدي،و تمثلت مساهمة المقريزي في الاقتصاد من خلال كتابه اغاثة الامة بكشف الغمة على تحليل أسباب الغلاء الشديد و اوضح بان سبب الارتفاع المستمر في تكاليف الانتاج ثم ارتفاع الاسعار يرجع الى زيادة كمية النقود المتداولة لدى يعتبر مؤسسا للنظرية النقدية التي قدمها بعده فيشر.

[11]– مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص63.

III- النظام الرأسمالي

III-1. الرأسمالية التجارية

III-1-1. زوال النظام الإقطاعي ونشأت الرأسمالية التجارية

إن من أهم العوامل التي ساعدت على فناء النظام الإقطاعي:

1- هروب رقيق الأرض فقد انغمس الملاك في الحياة الترقية والسعي وراء زيادة نفوذهم وتوطيد ملكهم مما أدى إلى نشوء الحروب بينهم مما تطلب أعباء واعمالا زائدة، وهو ما ترتب عليه زيادة في حاجات الأسياد إلى المنتجات التي يواجهون بها هذه الأعباء المتزايدة، ولذلك زادوا من استغلالهم لرقيق الارض ففضل الكثيرون منهم الهروب من الإقطاعيات والتوجه نحو المدن.

2- المدن التي اتخذت شيئا فشيئا تزداد اهميتها وتبرز كعامل مستقل ومناهض للنظام الإقطاعي ويرجع ذلك لسببين هما:

أ- زيادة التجار من نشاطهم مع العالم الخارجي، نتيجة اتصال اوروبا بالشرق الإسلامي في الحروب الصليبية من ناحية ، ولاكتشاف العالم الجديد وطرق مواصلات بحرية جديدة من ناحية أخرى.

ب-سعي هذه المدن لتحقيق أكبر قدر من الحرية وتنافي القيود التي كان يفرضها التنظيم الإقطاعي عليها.

3- كثرة انتشار واستعمال النقود في التعاملات اليومية، حيث أدى اكتشاف العالم الجديد إلى تدفق الذهب والفضة على أوروبا وبالذات على المدن التجارية فيها، فسعى الأسياد الإقطاعيون إلى الحصول على هذه النقود وذلك عن طريق بيع مالهم من حقوق إقطاعية عينية على اتباعهم وعلى من تبقى من رقيق الأرض نظير مبالغ نقدية، أو تأجيرها إلى الفلاح الحر.

4- تعاون التجار مع الملوك من أجل القضاء على الأسياد الإقطاعيين لأنه كانت تجمعهم المصالح المشتركة في القضاء عليهم، فقتل كثير منهم في الحروب الصليبية وافتقر أغلب الباقين على إثر ورود الذهب والفضة لأوروبا ونتيجة ارتفاع لأسعار.

5- تراكم الأموال في يد التجار الكبار الصيارفة اذ كان المنتج يعيش فا اطار ضيق و كان السيد الاقطاعي أم المؤسسات الدينية أن تملك بعض الثروة التي استعملت في بناء القصور والكنائس فلما كثرت الأرباح في يدهم أقبلو ا على استثمارها و انشاء الشركات[12].

III-1-2. أهمية طبقة التجار في نشوء الرأسمالية وتنظيم العلاقات الإنتاجية

لقد أصبحت طبقة التجار هي الطبقة الموجهة للإقتصاد وكانوا بعد اكتشافهم للعالم الجديد يجلبون المواد الأولية منه ويصدرون إليه وإلى بقيمة أنحاء العالم سلعا مصنوعة ومن هنا التجأ التجار إلى الصناعة لخدمة تجارتهم، فقاموا باستقدام الصناع وإبقائهم في منازل خاصة ويقدمون إليهم المواد الأولية اللازمة لصنع ما يطلبونه منهم، ثم قاموا بعد ذلك بجمعهم في مصانع يدوية يخضعون فيها لإشرافهم، فظهرت بذلك طبقة جديدة هي طبقة العمال التي تعيش على بيع مجهودها.

وقد سمي هذا النظام الذي تحددت معالمه في القرن السادس عشر بـ "النظام الرأسمالي" وقد ارتبط ظهوره بحركة الاكتشافات الجغرافية والتي فتحتى طرقا تجارية جديدة أمام التجار الاوروبيين وفرصا لتحقيق الأرباح من خلال استقدام السلع المتنوعة و مراكمة الثروات[13] تطور خلال القرنين اللاحقين، وكان أهم ما يتميز به في هذه الحقبة هو سيطرت التجار على النشاط الإقتصادي وكانت الصناعية في خدمتها، ولذلك سميت رأسمالية هذه الفترة بـ"الرأسمالية التجارية".

ومما يلاحظ في هذه الفترة ان الملوك قاموا بمساعدة التجار على توطيد هذه الرأسمالية عن طريق سن القوانين المختلفة التي تكفل لهم تحقيق أكبر ربح ممكن سواء بقوانين تنظيمية داخل المصانع او بمنع تصدير المنتجات الزراعية حتى تبقى معروضة بكميات كبيرة في الداخل فينخفض يمنها وتبقى أجور العمال تبعا لذلك منخفضة، او عن طريق فرض الحماية الجمركية ...الخ.

ونظرا لهذا التنظيم وما صاحبه من تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية في هذه الفترة فقد سميت الرأسمالية التجارية بـ"الرأسمالية التنظيمية".

---

[12]- كاتب مجهول، "نشأت النظرية الرأسمالية"، الموسوعة السياسية على الموقع: political-encyclopedia.org

[13]- كاتب مجهول، "الرأسمالية"، موسوعة الجريرة على الموقع: aljazzera.net/encyclopédie/27-08/2015

III-1-3. السياسات الإقتصادية

نظر التجاريون للذهب والفضة على أنهما الثروة الحقيقية، وكانوا يعتبرون أن تلك الثروة هي أساس قوة الدولة، جعلوا الحصول على هذين المعدنين هو الغرض الرئيسي الذي يجب أن تسعى السياسة لتحقيقه فالدولة يجب أن تكون قوية وقوتها تعتمد على ما لديها من ثروة، والثروة هي الذهب والفضة ولذلك يجب العمل على زيادة ما لدى الدولة منهما، والحصول عليهما بأي طريق ينبغي ان يكون من الخارج لأنهم نظروا إلى مقدار الثروة في العالم على أنه حجم ثابت.

ونستطيع ان نميز بين ثلاث سياسات طبقت في تلك الحقبة هي:

1- السياسة الإسبانية – السياسة المعدنية-:

وتعرف هذه السياسة باسم السياسة المعدنية، ومبناها أنها تقوم على الحصول على الذهب والفضة من المستعمرات بطريق مباشر، حيث كانت كميات كبيرة من هذين المعدنيين تفد إلى إسبانيا في كل عام من مستعمراتها في العالم الجديد، ومن جهة أخرى سعت إسبانيا إلى منع خروجهما منها إلى باقي البلدان الأخرى وتحقيقا لذلك طبقت مجموعة من الإجراءات من اهمها:

أ- كانت السفن التي تنقل بضائع إسبانية للخارج ملزمة بأن ترد إلى داخل إسبانيا قيمة تلك البضائع بالذهب والفضة.

ب-التجار الأجانب الذين يبيعون سلعا داخل إسبانيا كان يحرم عليهم إخراج ثمنها بالنقود لخارج إسبانيا، بل كان كل ما يستطيعون فعله هو إنفاق ثمن ما باعوه من سلع للحصول على سلع من السوق الإسبانية.

ت-كان يسمح على سبيل الاستثناء بخروج الذهب والفضة في بعض الحالات، مثل تسديد ديون الملك.

وقد ترتب على كثرة وجود الذهب والفضة أن زادت كمية النقود وارتفعت الأسعار مما شجع في بادى الأمر على قيام بعض الصناعات ونشاط الأسواق التجارية، ولكنه سرعان ما تغير الوضع لأن القدرة الإنتاجية لإسبانيا لم تكن قادرة على تغطية هذه الكميات الكبيرة من النقود مما أدى إلى حدوث أثار تضخمية كبيرة.

2- السياسة الفرنسية – السياسة الصناعية-:

وتعرف هذه السياسة بالسياسة الصناعية وهي تنسب في الغالب إلى الوزير الفرنسي "كولبير" الذي قام بتطبيقها في ذلك الزمن، وتقوم هذه السياسة على أن فرنسا – في سبيل الحصول على الذهب والفضة من الخارج- يجب أن تتجه إلى زيادة الصادرات على الواردات على أن تكون الصادرات من المنتجات الصناعية وليست من المحاصلة الزراعية، ولذلك كان من الواجب تشجيع الصناعية وتقويتها، وقد تم بالفعل اتخاذ مجموعة من الإجراءات من شأنها أن تقوي القطاع الصناعي الصناعي في فرنسا في تلك الحقبة من أهمها مايلي:

أ- قامت الدولة يخلق صناعات حكومية بقصد تحسين انواع بعض المنتجات، كذلك أصدرت الدولة مجموعة من القوانين واللوائح ما يفرض على الصناعات الخاصة تطبيق أحسن الطرق الإنتاجية، واستخدمت عددا كبيرا من المفتشين لمراقبة تطبيقها.

ب- عملت الدولة على تشجيع الصناعة الوطنية، ففرضت رسوما جمركية ثقيلة على السلع التي تأتي من الخارج والتي تنافس المنتجات الصناعية الداخلية.

ت- لكي تسير الدولة التصدير عملت على خلق شركات كبيرة تكون مهمتها الرئيسية تصريف منتجات الصناعة في الخارج، وشجعت الأفراد على الاكتتاب في رؤوس أموال تلك الشركات.

3- السياسة الانجليزية – السياسة التجارية-:

وتعرف هذه السياسة بالسياسة التجارية، وتقوم في مبادئها على الحصول على الذهب والفضة من الخارج عن طريق تشجيع التجارة الانكليزية مع مختلف بلدان العالم، وقد ساعد انجلترا على ذلك أسطولها التجاري التقليدي الذي تميزت به عن باقي الدول.

وقد أنشأت شركات خاصة لم تتدخل الحكومة في تكوينها، وكان قصدها الأساسي هو القيام بالتجارة الخارجية، ولكي تشجع الدولة ذلك فرضت من القوانين ما يحمي تلك التجارة، ومن الأمثلة على ذلك قانون الملاحة الذي أصدره "كروميل" سنة 1651 والذي استلزم:

أ- أن تكون السفن القائمة بالتجارة بين انجلترا ومستعمراتها مملوكة لأشخاص إنكليز.

ب-أن يكون ثلاثة أرباع البحارة من الانجليز.

ت–ألا تنقل البضائع الواردة من الخارج لإنجلترا إلا سفن انجليزية أو تابعة للبلاد المنتجة لتلك البضائع.

III-2. الرأسمالية الصناعية:

رأينا في المحاضرات السابقة كيف تطور الإقتصاد الأوروبي من إقتصاد إقطاعي إلى إقتصاد رأسمالي تجاري، ولكن الملفت للدارس في المجال الإقتصادي الأوروبي يرى أن التطورات الحاصلة في الأنظمة الإقتصادية لم تتوقف عند هذا الحد بل تطورت الرأسمالية التجارية لتصبح فيما بعد وخاصة في القرن الثامن عشر بالرأسمالية الصناعية وهي الزيادة في الأرباح المتراكمة و كذا الطلب من الداخل و الخارج و الذي دفع التجار الى ضرورة زيادة معدلات استثماراتهم في القطاع الصناعي من أجل تعظيم أرباحهم و تخفيض نفقاتهم حتى اصبحو المحرك الرئيسي للرأسمالية الصناعية[14].

ومن أهم الأحداث – إن لم يكن أهمها على الإطلاق من الناحية الإقتصادية– والذي ارتبط به هذا التطور هو ما يعرف ويسمى بـ"الثورة الصناعية".

III-2-1. تعريف الثورة الصناعية:

هي تلك الحركة الضخمة من الاختراعات التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر والتي أدت إلى تغير الفن الإنتاجي بإحلال الآلات محل الأدوات التي كانت مستعملة من قبل في الإنتاج، وبدأت هذه المخترعات بظهور الأداة الآلية ثم ظهرت بعد ذلك المخترعات في نطاق القوة المحركة.

III-2-2. أسباب قيام الثورة الصناعية في أوروبا:

1– **العامل السكاني:** حيث زاد سكان أوروبا خاصة في أواخر القرن الثامن عشر زيادة كبيرة ومستمرة، وهذه الزيادة في عدد السكان كانت السبب الرئيسي في توفر اليد العاملة، ولا شك أن هذا مما يساعد على قيام نهضة وتقدم صناعي.

2– **نمو وتوسع التجارة في أوروبا:** حيث اتسعت التجارة الداخلية والخارجية في أوروبا اتساعا كبيرا وذلك راجع إلى شبكة المواصلات والنقل التي عرفت هي الأخرى تطورا ملحوظا في تلك الحقبة

[14]– إسماعيلي فوزي، "عولمة مالية"، مطبوعة لاستيفاء مقياس عولمة مالية، جامعة قالمة، الجزائر، بدون تاريخ، ص15.

من سكك حديدية وسفن بحرية، والتي مكنت الدول الأوروبية من ربط أجزائها المختلفة، وساعدتها في اتساع تجارتها الخارجية خاصة اكتشاف العالم الجديد والطرق البحرية الجديدة – كالطريق البحري المؤدي إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح– وهو ما ساهم في نمو وتور الصناعة في اوروبا حيث كان ما يصنع يجد له سوقا يوزع فيه.

3- **التكوين الرأسمالي:** لقد أدى رواج التجارة الأوروبية إلى تحقيق الكثير من المكاسب والأرباح التي أدت إلى زيادة ثروات هذه الدول مما ساعد على تراكم رأسمالي كبير ساعد هو الأخر على توفير كل مما تحتاجه الصناعة من مواد وأموال، حيث كانت هناك رؤوس أموال موجهة لإنتاج السلع الاستهلاكية وأخرى موجهة لإنتاج السلع الإنتاجية (الآلات والعتاد) ورؤوس أموال أخرى موجهة لتمويل عمليات البحث والتطوير العلمي.

ومن العوامل التي ساهمت أيضا في التكوين الرأسمالي ظهور البنوك التي أسست للإقراض والتي راحت تخلق كميات إضافية من النقود، إلى جانب شركات المساهمة التي استطاعت تجميع المدخرات من مختلف الطبقات الاجتماعية وإعادة تدويرها واستغلالها في المشاريع الصناعية.

4- **الحرية الإقتصادية وعدم التدخل الحكومي:** لاحظ المنتجون الصناعيون أن تدخل الدولة ووضعها للقيود والعوائق على النشاط الإقتصادي يعرقل من تصريفهم لمنتجاتهم في الداخل والخارج، ومن ثم يضعف فرص الربح أمامهم، فكانت مصلحة المنتجين أنفسهم في تحقيق شيئين هما:

أ- إلغاء كافة القيود التي كانت تفرضها الدولة على النشاط الإقتصادي في المبادلات الداخلية والخارجية.

ب-عدم إيجاد أية تكتلات إقتصادية، لا بين المنتجين ولا بين العمال، وترك الإنتاج والمبادلات كلها لنظام المنافسة الكاملة.

5- ظهور المصانع ففكر البعض من أجل توفير الوقت و الجهد في اقامة أماكن خاصة للصناعة يعمل بها عمال نظير اجور فظهرت المنافسة بينها و بالتالي ظهور الاختراعات العلمية و اكتشاف الالات التي تعمل بالقوة المحركة[15].

[15]– عبد الله الهجرسي، "الثورة الصناعية"، 2015، على موقع الانترنت Hadjersiabdallah.blagspot.com

III-2-3. أهم مظاهر الثورة الصناعية:

1- **نشأت المصانع الضخمة:** التي تعتمد في إنتاجها على الآلات والمخترعات الجديدة، ومثل أصحابها طبقة الرأسماليين، فيما مثل الحرفيون الصغار طبقة العمال لاندماجهم في هذه المصانع كعمال يبيعون مجهودهم مقابل الأجر.

2- **ظهور التكتلات الاحتكارية:** فقد أدت المنافسة الكبيرة بين مختلف أرباب الصناعة وخاصة بعد تطبيق الحرية الإقتصادية التامة التي نادى بها الطبيعيون وتبناها الكلاسيكيون إلى انخفاض الأسعار مما أدى إلى تحقيق خسائر كبيرة في بعض الحالات بالنسبة لهذه المشروعات الصناعية مما دفع مالكيها إلى وضع نقابات احتكارية تقوم بتنظيم الأسعار والقضاء على المنافسة التي كان من أهمها:

أ- النقابات الإنتاجية في ألمانيا والتي تعرف باسم "الكارتل".

ب-تنظيم نقابي إنتاجي في أمريكا يعرف بـ"تراست".

III-2-4. نتائج الثورة الصناعية:

لقد ترتب على الثورة الصناعية العديد من الآثار من أهمها:

1- زيادة الناتج الثومي والدخل القومي للدول الأوروبية وكثرت ثرواتها القومية.

2- ارتفاع وتحسن مستويات المعيشة في الدول الاوروبية.

3- الصراع بين أصحاب الأموال وهم الرأسماليون وبين طبقة العمال.

4- اتساع ونمو التجارة الخارجية للدول الأوروبية خاصة بعد العهد الاستعماري.

5- تعاظم دور المدن واتساعها وتركز السكان والمصانع بها.

6- أصبحت الشخصية الرئيسية في المجتمع هم رجال الصناعة وقوى نفوذهم وعظم الدور الذي يقوم به رأس المال.

7- تطور الزراعة ودخولها في النظام الرأسمالي وأصبحت تعرف بالزراعة الرأسمالية القائمة على تحقيق الربح بأي صفة كانت.

8- العهد الاستعماري وما حققه من مكاسب لهذه الدول الأوروبية من جهة، ومن دمار وتختلف وتبعية للدول المستعمرة.

III-2-5. خصائص الرأسمالية الصناعية:

من خلال ما سبق يمكننا ان نستخلص مجموعة من الخصائص العامة للرأسمالية الصناعية والتي من أهمها:

1- **ضخامة رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة:** وذلك أن المصانع الجديدة أصبحت مركزا مغريا للاستثمارات، فجذبت الكثير من رؤوس الأموال إليها، ومن هنا سميت هذه المرحلة من التاريخ الإقتصادي بـ"الرأسمالية الصناعية" نظرا لضخامة رؤوس الأموال التي أصبحت توظف في الصناعة.

2- **قوة إنتاجية ضخمة:** حيث قد ترتب على الاختراعات الجديدة وبروز الآلات زيادة القوة الإنتاجية لمصانع زيادة كبيرة، بحيث أصبحت تنتج كميات ضخمة من السلع.

3- **التجارة أصبحت في خدمة الصناعة:** فقد أصبحت الصناعة تحتل المركز الرئيسي لأنها هي التي تحكمت في النشاط الإقتصادي، ونظرا لكميات الكبيرة من السلع كان لابد من البحث على أسواق لتصريفها في الداخل والخارج وهذا ما كانت تقوم به التجارة.

4- **الحرية الإقتصادية:** حيث تم إلغاء القيود وإبعاد تدخل الدولة وتم أيضا إلغاء نظام الطوائف، وألغيت القيود الجمركية الداخلية التي كانت تعوق التجارة، كما نودي بتطبيق مبدأ حرية التجارة الدولية، واقتصرت مهمة الدولة على حفظ الأمن الداخلي والدفاع عن الوطن ضد الاعتداءات الخارجية.

5- **المنافسة الكاملة:** تعتبر من العوامل التي تعمل على زيادة الكفاءة الانتاجية و الاقتصادية حيث أن المنافسة تعمل على اجتذاب أكبر عدد ممكن من المستهلكين و بالتالي اتجاه الاسعار نحو الانخفاض و خروج المنتجين ذوي الكفاءة الضعيفة و لا يبقى الا الاكفاء ومن تم التخصيص الكفء للمورد[16].

[16]- أميرة إسماعيل، "خصائص النظام الرأسمالي"، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، 2011، على الموقع: hrdiscussion.com

III-2-6. السياسة الإقتصادية:

تتلخص السياسة الإقتصادية في الرأسمالية الصناعية في العبارة الشهيرة التي تقول "**دعه يعمل دعه يمر**" والتي مبناها أن الحرية وحدها هي الكفيلة بحل المشكلات الإقتصادية، وبإعادة التوازن وبتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج القومي طبقا لرغبات المستهلكين.

وتتمثل مهام الدولة الرئيسية في هذه السياسة في الوظائف التي لا يستطيع الأفراد القيام بها، فدورها الأساسي هو حماية الأمن في الداخل والخارج، وإلزام الجميع باحترام العقود (لأن العقود هي الأساس الذي تنتظم بمقتضاه علاقات الإنتاج بين الأفراد)، وحماية الملكية الخاصة من الاعتداءات عليها، والقيام بالمشروعات التنموية التي لا يستطيع الأفراد القيام بها.

IV- الوقائع الاقتصادية مابين الحربين

IV-1. أزمة الكساد الكبير 1929

IV-1-1. مفهوم الأزمة المالية

الأزمة في اللغة تعني الشدة والقحط، ويقال: أزمت السنة أي اشتد قحطها.

وفي اللغة الانجليزية يعرف قاموس "**ويبستر**" الأزمة على أنها نقطة تحول للأحسن أو الأسواء، ويعرفها قاموس "**أمريكان هريتيج**" بأنها وقت أو قرار حاسم أو حالة لا مستقرة تشمل تغييرا حاسما متوقعا.

ويعرفها قاموس "**أكسفورد**" بأنها نقطة تحول في تطور ما، وما يفسر نقطة التحول بأنها وقت يتسم بالصعوبة والخطورة والقلق على المستقبل وضرورة اتخاذ قرار محدد.

أما بالنسبة للغة الفرنسية فيعرف قاموس "**لاروس**" الأزمة بأنها ظرف في غاية الصعوبة في حياة فرد او مجموعة أثناء سير نشاط معين، كما عرفها أيضا: بأنها حالة تتسم باضطراب واختلال عميق جدا.

ومن خلال هذا العرض السريع لتعريف الأزمة نجد أن معاجم اللغات المختلفة تتفق على أن الازمة تكشف عن وجود صعوبة في الموقف.

أما مفهوم الأزمة اصطلاحا: فهي حالة من التراجع الاقتصادي الحاد في الأسواق العالمية حيث تتمثل بامتناع المستهلكين عن شراء الخدمات و السلع لحين تعافي الاقتصاد"[17].

و حسب الموسوعة الحرة ويكيبيديا فعرفت الازمة فهي اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازنبين الانتاج و الاستهلاك[18].

IV-1-2. خصائص الأزمة المالية:

من التعاريف السابقة يمكن تحديد خصائص الأزمة المالية بأنها:

1- الانخفاض الحاد في أسعار الأسهم والسندات، ولكي يؤدي هذا الانخفاض في الأسعار إلى أزمة مالية يجب أن يتجاوز 10% ففي الأزمة المالية سنة 1987 ضبط المؤشر في أمريكا 21.6% وفي النرويج 30.5%، وفي اليابان 12.8%.

2- تضارب السياستين المالية والنقدية مع بعضهما، فقد تسعى السياسة المالية لتخفيض حجم التضخم عن طريق زيادة حجم الضرائب وتخفيض حجم الانفاق، وفي المقابل نجد السياسة النقدية تخفض سعر الفائدة وتشجع على الاقتراض وزيادة حجم السيولة، الأمر الذي يبطل مفعول السياسة المالية.

3- التعارض بين السياستين المالية والنقدية من جهة، وسياسة الاستثمار من جهة أخرى، فإذا أرادت الدولة زيادة حجم الاستثمار ينبغي على السياسة المالية زيادة حجم الانفاق لتشجيع الطلب، كما ينبغي على السياسة النقدية زيادة حجم القروض وتخفيض سعر الفائدة لكي يتم تشجيع الاستثمار، ولكن إذا لم تكمل السياسات المالية والنقدية التوجهات في دعم الاستثمار تحدث أزمة خروج الأموال بدلا من عودتها وإقامة المؤسسة الإنتاجية والخدمية.

4- إفلاس المؤسسات المالية (المصارف، شركات التأمين، شركات الوساطة، مؤسسات ترويج الاكتتاب) وصناع السوق، وعدم قدرة أي مؤسسة دعم المؤسسة الاخرى لأن جميع المؤسسات المالية كانت قد مولت المضاربة أو أمنت على الأسهم تجاه الهبوط أو روجت أو سوقت الإصدارات، فإذا حصل الانهيار في الأسعار لا يمكن تأمين السيولة لأحد مما يؤدي إلى إفلاس المؤسسات الضعيفة ثم تليها القوية.

---

[17]- يمان هاشم، "الأزمة المالية العالمية"، 2019 على الموقع: mawdoo3.com

[18]- عبد الله رزق، "الإقتصاد العالمي زمن الأزمات المتناسبة"، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2012، ص47.

5- ضيق الوقت المتاح لمواجهة الازمة فالأحداث تقع وتتصاعد بشكل متسارع، الأمر الذي يفقد أطراف الأزمة أحيانا القدرة على السيطرة على الموقف واستيعابه جيدا، حيث لابد من تركيز الجهود لاتخاذ قرارات حاسمة وسريعة في وقت يتسم بالضيق والضغط.

IV-1-3. أنواع الأزمات المالية:

تختلف التقسيمات التي قام الإقتصاديون بوضعها للأزمات المالية وذلك بحسب المظاهر التي تميز هذه الازمات، ويمكن تقسيم الأزمات إلى[19]:

1- **أزمات العملة وأسعار الصرف:**تطورت نظريات أزمات العملة في عصرنا الحالي حيث تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهامها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات، وتحدث تلك الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لانهيار سعر تلك العملة، وهو شبيه بما حدث في تايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا عام 1997؛

2- **أزمات مصرفية:** هي نوع من الأزمات يتعرض فيه بنك أو عدة بنوك إلى تدافع شديد من جانب المودعين لسحب ودائعهم مع عدم القدرة على مواجهة طلبات السحب.

وتظهر هذه الأزمات عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، فبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين، إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك، وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت غلى بنوك أخرى، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية.

3- **أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات"**: تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف إقتصاديا بظاهرة "الفقاعة"، حيث تتكون الفقاعة عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالأسهم على سبيل المثال، هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل.

4- **أزمات مديونية خارجية:** هي أزمات تعني أن بلدا او مجموعة بلدان أصبحت غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية.

---

[19]- صبرين السعو، "مفهوم الأزمة المالية"، 2018 على الموقع mawdoo3.com

5- **أزمات مالية شاملة:** هي أزمات تتميز باضطرابات شديدة في الأسواق المالية تضعف من قدرتها على العمل بكفاءة وتؤدي إلى آثار غير مرغوبة وغير مواتية للإقتصاد الحقيقي.

IV-1-4. آثار الأزمة المالية:

كل أزمة تحدث إلا وتحدث جملة من الانعكاسات في شتى المجالات، ونوجز بعض هذه الانعكاسات فيما يأتي[20]:

-انخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية .

-انكماش في حجم الأسواق.

-انخفاض في مستوى الائتمان.

- حدوث انكماش إقتصادي حاد في الدول التي تعرضت لهذه الازمة.
- تناقص التدفقات الرأسمالية إلى هذه البلدان.
- ارتفاع درجة مخاطر الاستثمار في الأسواق المالية.
- زيادة النفقات من أجل إنقاذ النظام المالي المتدهور.
- إفلاس المنظمات المالية والمخاطر الناجمة عن ذلك.
- ضعف الثقة في النظام المصرفي باعتباره وسيطا بين المدخرين والمستثمرين.
- تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض قيمة الأصول الرأسمالية، مما يدخل النظام الإقتصادي في معضلة خصوصا عندما تستخدم هذه الأصول كضمان للقروض المصرفية.
- حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، خصوصا عندما تتدخل الحكومات في التأمين على الودائع أو تتحمل مسؤولية الوفاء بها.

أزمة الكساد الكبير 1929

بعد الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت فترة ما بعد الحرب نوعا من الاستقرار في العلاقات النقدية والمالية الدولية، واستفاد المواطنون من زيادات في المستوى المعيشي والإقتصادي عن طريق بعض سياسات الإقراض المسهلة آنذاك، وذلك للإصلاحات

[20]- إسلام غنيمات، "أثار الأزمة المالية"، 2019 على الموقع mawdoo3.com

النقدية والمالية التي شهدتها هذه الفترة، لكن هذا الاستقرار ما لبث ان اختفى مع انفجار أزمة أكتوبر 1929.

1- **مظاهر الأزمة:** هذا الرخاء أدى بالمواطن الأمريكي إلى التوسع في الاقتراض من أجل شراء مختلف المواد الاستهلاكية والأجهزة فزاد ذلك من حدة الديون، وكانت الآراء الإقتصادية واعتمادا على الفكر الكلاسيكي، تدعم فكرة ان قوى العرض والطلب سوف تؤدي تلقائيا إلى إعادة التوازن والقضاء على الكساد القائم، خاصة عند اتخاذ البنك الفدرالي الأمريكي قرار التوسع النقدي الذي أدى إلى ارتفاع إنتاج السلع الاستهلاكية وانخفاض البطالة مؤقتا، كما اتجه سوق الاوراق المالية إلى صعود لا نهاية له.ونتيجة للأوضاع المذكورة نصبت المضاربة على سوق الأوراق المالية، وارتفعت أسعار الأوراق المالية، وأدت هذه السلوكيات إلى ارتفاع أسعار أسهم أرادات الشركات، وأصبحت البنوك تضارب بأموال زبائنها، وزاد عدد المتدخلين في السوق المالي إلى أعداد ضخمة من أفراد مضاربين، شركات سمسرة، وأسر أمريكية.

وقد استمرت الحكومة بتوفير القروض السهلة، حتى الوقت الذي اندلعت فيه الأزمة، وقد زادت أيضا في تقديم القروض الأجنبية بقصد المزيد من ربط الإقتصاديات لدى الأقطار الأوروبية براس المال الأمريكي، وهكذا ارتفعت الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية للقيام بالاستثمارات الإضافية في مختلف القطاعات من 4000 مليون دولار سنة 1923 إلى 10000 مليون دولار سنة 1929.

وكانت الأمور تبدو وكأن الرخاء هو السائد وأن السياسة النقدية والمالية تجري في الطريق الصحيح، وقبل انتهاء السنة كانت الأسواق المالية الامريكية قد غمرتها الازمة وهبطت أسعار الأوراق المالية هبوطا حادا، وأخذت أسعار السلع في الأسواق العالمية تجنح إلى الهبوط السريع، وفي سنة 1930 بلغت الأزمة ذروتها مع افلاس 608 مصرف[21] تبين حقيقة أن الإقتصاد الأمريكي يواجه أزمة خطيرة وليس مجرد ركود طفيف، واستمرت الدوائر الأمريكية الحاكمة في إصدار المزيد من السندات لتمويل الأشغال العامة للمحافظة على الاستخدام والقوة الشرائية، وفي نفس السنة ارتفعت البطالة إلى 8% بعدما كانت 0.9% عام 1929 واستمرت بالارتفاع في السنوات التالية إلى غابة 25.1% سنة 1933.

[21]- عبد الله رزق، مرجع سبق ذكره، ص57.

2- **خصائص الأزمة:** تميزت هذه الفترة بمجموعة خصائص تمثلت في:

أ- تسببت في زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الامريكي بأكمله.

ب-استمرار هذه الأزمة لفترة طويلة.

ت-عمق وحدة الأزمة بشكل استثنائي، ففي الولايات المتحدة مثلا انخفضت الودائع لدى البنوك بمقدار 33%، كما انخفضت عمليات الخصم والإقراض مرتين، وكان عدد البنوك التي أفلست منذ بداية عام 1929 حتى منتصف عام 1933 أكثر من 10000 بنكا أي حوالي 40% من إجمالي عدد البنوك الامريكية، وقد أدى هذا إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين، خاصة الصغار منهم.

ث-الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في البنك المركزي لنيويورك إلى 2.6% في الفترة (1930-1933) مقابل 5.2% سنة 1929 في بداية الأزمة كان الارتفاع في أسعار الفائدة ناجما عن تزايد في الطلب على النقود لسداد القروض، لكن باستمرار الأزمة انخفضت الطلبات على القروض بسبب زيادة عرض رؤوس الأموال.

3- **أسباب الأزمة:**

في الوقت الذي حدث فيه الكساد الكبير ثار التساؤل عن أيهما تسبب في حدوث الأخر هل تدهور أسعار الأوراق المالية هو الذي تسبب في حدوث الكساد الكبير، أم أن الكساد الكبير هو الذي تسبب في حدوث انخفاض في أسعار الأوراق المالية، ووقع اللوم في النهاية على أسواق رأس المال، إذ كشفت التحقيقات أن تقليص حجم القروض جراء افلاس المصارف التجارية كانت سببا رئيسيا في حدوث الأزمة[22]، ومن بين هذه الانحرافات:

أ- نسبة هامش الأمان في البيع النقدي الجزئي، والتي كانت تتصف بالضالة 10%، ولأن عددا من المتعاملين لم تتوفر لديهم السيولة المطلوبة للرفع من مساهمتهم، إضافة إلى أن العدد الأخر كان فاقد الثقة في أن السوق ستستعيد توازنها، وبالتالي فإن الكثير قد اتجه إلى تصفية معاملاتهم المرتبطة بالشراء النقدي الجزئي، وذلك ببيع الأوراق محل المعاملة، وهو ما أدى إلى الرفع من عرض الأوراق، ونجم عن ذلك المزيد من التدهور في الأسعار.

ب-البيع على المكشوف: حيث سارع المضاربون وغيرهم ممن يرغبون في التغطية إلى الزيادة في بيع الأسهم على المكشوف وذلك ببيع الأسهم التي ليست في ملكيتهم بأسعار محددة سلفا، على

[22]- عبد الله رزق، مرجع سبق ذكره، ص56.

أمل شرائها عند انخفاض السعر، وتسليمها للمشتري بعد جني الأرباح، ولعل الانتشار الواسع لهذا النوع من البيوع وبصورة فوضوية آنذاك قد ساعد كثيرا في تعميق الأزمة.

ت-الممارسات غير الأخلاقية ومن أهم صور الممارسات التي كثر التعامل بها في الصفقات التي كانت تجري على الأوراق المالية طيلة فترة الكساد العظيم، ما سنوضحه في الآتي:

- **البيع الصوري أو المظهري:** يقصد بالبيع الصوري أو المظهري خلق تعامل مظهري نشط على سهم ما في الوقت الذي قد لا يوجد فيه تعامل فعلي يذكر على هذا السهم، ومن صور البيع المظهري قيام شخص ما ببيع أوراق مالية صوريا لابنه أو أحد أفراد أسرته.
- **الشراء بغرض الاحتكار:** يقصد بالشراء لغرض الاحتكار قيام شخص ما بالعمل على شراء كل الكميات المعروضة من ورقة مالية ما، وذلك بغرض تحقيق نوع من الاحتكار يمكنه فيما بعد من بيع الورقة للراغبين في شرائها بالسعر الذي يراه، وفي بعض الحالات يحصر الشخص المذكور نشاطه الاحتكاري في شراء الأسهم التي يبيعها الآخرون على المكشوف حتى يحتكر تداولها فترتفع قيمتها السوقية ويحقق ربحا مضمونا.
- **استغلال ثقة العملاء:** يقصد باستغلال ثقة العملاء الممارسات غير الأخلاقية من قبل السمسار تجاه أحد عملائه وذلك بإبرامه صفقات نيابة عنه، او تشجيعه على إبرام صفقات دون أن يكون في ذلك مصلحة له، ويستهدف السمسار من تلك الممارسات غير الأخلاقية إلى ابتزاز العميل لا أكثر ولا اقل، فهو يحصل على عمولة السمسرة من صفقات البيع والشراء التي يبرمها لعملائه، سواء كانت تلك الصفقات مربحة أم غير مربحة وكلما زادت الصفقات عددا وقيمة زادت حصيلة السمسرة.
- **اتفاقية التلاعب في أسعار الأوراق المالية:** وهي تتم بواسطة شخصين او أكثر، وتستهدف عملية أو اتفاقية التلاعب في أسعار الأوراق المالية إحداث تغيرات مفتعلة في أسعار الأوراق المالية بغرض تحقيق الربح، وقد تشتمل العضوية في مثل هذه الاتفاقيات على سماسرة عاملين في بعض المؤسسات التي لها أوراق متداولة، كما قد يساهم بعض هؤلاء الأعضاء بالعمل بينما يساهم الآخرون برأس المال، وقد يعين مدير يتولى تنفيذ الاتفاقية.

IV-2. النظام الاشتراكي

جاء النظام الإقتصادي الاشتراكي كردة فعل للمساوئ التي ترتبت على استفحال النظام الرأسمالي الحر وخاصة الأضرار الناشئة عن الملكية الفردية المطلقة والاحتكارات الإنتاجية الكبيرة وما نجم عليها من استغلال للطبقة العاملة الكادحة آنذاك.

IV-2-1. تعريف الاشتراكية:

هو ذلك ذلك النظام الذي تمتلك فيه الجماعة – ممثلة في الدولة– الجزء الأكبر من عوامل الإنتاج والثروة في المجتمع، وتتولى إدارتها طبقا لخطة قومية شاملة لزيادة حجم الدخل القومي وتوزيعه بصورة أكثر عدالة.

وقد تم تطبيق الفكر الاقتصادي الاشتراكي من خلال تبني الثورة البلشفية في عام 1917 للاشتراكية الماركسية و اقامة أول دولة اشتراكية في جمهورية الاتحاد السوفياتي[23].

IV-2-2. أنواع الاشتراكية: يفرق الإقتصاديون بين عدة أنواع من الاشتراكيةوهي[24]:

1- **الاشتراكية الخيالية:** وهي تلك الاشتراكية القائمة على أساس دوافع عاطفي، وليست تستند إلى أسس منطقية وعلمية وتحليلية وهذا النوع من الاشتراكية قد وجد في كل العصور تقريبا.

- فقد نظر الشراح إلى جمهورية أفلاطون على أنه صورة لمجتمع اشتراكي، ولكن هذه الجمهورية لم توضع أبدا موضع التنفيذ العملي.
- كذلك قام الإنكليزي "توماس مور " بنشر كتاب له سنة 1516 وصف فيه جزيرة خيالية، تمتلك الأموال فيها ملكية جماعية ويحصل للناس بذلك قدر من السعادة في حياتهم الاجتماعية.
- وقد نادى الفرنسي "فوربي" بإنشاء مستعمرة اشتراكية تقوم بالأعمال الزراعية على طريقة البساتين، حتى يكون ذلك مدعاة لجعل العمل محببا إلى النفس ويعيش المقيمون فيها معيشة جماعية من حيث العمل وتقسيم الإيرادات ...الخ.

---

[23]– أحمد محمدي شور، "النظام الاشتراكي مفهومه وأسسه"، 2016 على الموقع: alukah.net/culture

[24]– بيرم، "الاشتراكية العلمية"، سلسلة محاضرات لاستيفاء مقياس تاريخ الفكر السياسي، جامعة قسنطينة، الجزائر، بدون سنة، ص25

- ومن هذه التجارب الاشتراكية التي وضعت موضع التنفيذ المستعمرة التي أنشأها "روبرت أوين" في قرية أمريكية بولاية إنديانا، والتي أسسها على قواعد اشتراكية من حيث الملكية والعمل وتوزيع الناتج الكلي بين أفراد المجتمع، ولكنها باءت بالفشل.
- وقام الفرنسي "كابى" بإنشاء مستعمرة اشتراكية في ولاية نيو أورليانز الأمريكية أيضا وباءت هي الأخرى بالإخفاق.

2- الاشتراكية العلمية (أو ما تعرف بالاشتراكية الماركسية):

وصف "كارل ماركس" (وهو مفكر إقتصادي ألماني من أسرة عريقة في ألمانيا) دراسته التي قام بها بأنها اشتراكية علمية لكي يبين أنها تقوم على تحليل علمي بخلاف الاشتراكية الخيالية.

وأهم ما توصل إليه كارل ماركس من خلال الدراسات التي قام بها أن النظام الرأسمالي لابد أن ينتهي به الأمر إلى الفناء، طقا لقوانين التطور التاريخي.

3-الاشتراكية التعاونية :

طهرت مع بداية القرن ال19 خاصة في فرنسا وبريطانيا بسبب الثورة الصناعية أين اشتد الصراع بين العمال ورؤسائهم ، لمطالبة العمال بزيادة أجورهم وتحسين مستوى معيشتهم . من هنا جاء ميلاد الاشتراكية التعاونية التي تفضي بضرورة التعاون بين العمال ورؤساء العمل بمحض إرادتهم ، لذلك اقترح مجموعة من المفكرين إنشاء تعاونيات قائمة على أساس المشاركة الحرة والإرادة الطوعية للأفراد ، حيث تشكلت الجمعيات كقاعدة لهذا النظام اعتقادا بأن ذلك سيقضي على المنافسة الشديدة وسيطرة الأقوياء على الضعفاء ، وهكذا يحل التعاون محل التنافس ، هذه الاشتراكية لا تدعو إلى تدخل الدولة وإنما التعاونيات هي من تتولى توزيع الإنتاج والتنظيم .

من أهم روادها شارل فورييه في فرنسا ، و روبرت اوين في انجلترا .

4- الاشتراكية الإصلاحية (الديمقراطية) :

والتي تقر بإتباع الطرق السلمية والتدريجية للتحول نحو القيم الاشتراكية ، حيث تؤمن بأن الانتقال إلى الاشتراكية يتم عن طريق الديمقراطية ، عن طريق توعية الجماهير بالفكر الاشتراكي ، ويتسنى للحركة الاشتراكية أن تسهم في إدارة دفة الحكم عن طريق الانتخابات البرلمانية وان تكون فاعلة في إصدار التشريعات الإصلاحية التي تؤدي إلى إحداث التغيير المرتقب في هيكل الاقتصاد .

من أهم روادها : برنشتاين في ألمانيا ، ملليران في فرنسا ، ورجال الجمعية الفابية في انجلترا

وقد بنى كارل ماركس في دراسته وتحليله حول الاشتراكية العلميةعلى أساسين هما:

أ- الأسس الفلسفية:

تأثر ماركس بأفكار الفيلسوف الألماني "جورج فريدريك هيجل" حول تطور الفكر الغنساني وهو ما عرف فيما بعد بنظرية التطور الديالكتيكي: والتي مفادها أن كل فكرة عندما توجد تحمل في طياتها بذور فنائها وزوالها لأنها لا تتسم بالكمال المطلق.

فأخذ كارل ماركس هذه الفكرة وقام بتطبيقها على النظم الاجتماعية، فكل نظام اجتماعي يحمل في ثناياه وطياته عوامل فنائه وزواله، وبين ماركس أن "تاريخ أي مجتمع لم يكن إلا تاريخ صراع الطبقات".

فهذا هو الأساس الفلسفي الذي بنى عليه كارل دراسته.

ب-الأساس الإقتصادي:

أما الجانب الإقتصادي في تحليل كارل ماركس فيصب كله على بيان كيف تؤدي القوى الإقتصادية الكامنة في النظام الرأسمالي إلى القضاء عليه وقد أشاد كار ماركس في كتابه "رأس المال" ببعض إنجازات الرأسمالية وما حققه من تطور ملحوظ، ولكنه بعد هذه الإشادة وجه سهام انتقاده نحو جوانب الضعف في هذا النظام والتي أجملها في أربعة عيوب رئيسية وهي:

1- **التوزيع غير المتكافئ في السلطة:** ذهب كارل ماركس إلى أن السلطة لا مهرب منها في الحياة الإقتصادية ومصدر هذه السلطة هي الملكية الخاصة، ومنه فغن السلطة هي ملكية طبيعية وحتمية للرأسماليين، ويضيف ماركس أن هذه السلطة الرأسمالية تمتد لتشكل الإقتصاديين ومن ثم يخضع علم الاقتصاد والاقتصاديون أنفسهم لنفوذ سلطة الرأسماليين.

2- **التوزيع غير متكافئ في الدخل:** وقد تعرض فيه كارل ماركس لبحث ثلاث نقاط مهمة هي:

- **قيمة العمل وفائض القيمة:** فعند ماركس فإن قيمة أي سلعة تتحدد بعدد ساعات العمل التي بذلت في صناعتها وقد تلقى هذه الفكرة من دافيد ريكاردو والمدرسة الكلاسيكية.

ويقر ماركس أن العمل سلعة كباقي السلع وأن القوة العاملة التي يبيعها العمال تتحدد قيمتها كما تتحدد قيمة أي سلعة أخرى بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها.

لكن السؤال المطروح هو ما هي ساعات العمل اللازمة لإنتاج القوة العاملة؟

بين ماركس كما بين الكلاسيك من قبل أنها الساعات اللازمة لإنتاج ما يلزم للعامل من ضروريات الحياة.

ثم انتقل كارل بعد ذلك ليبين وجه الضعف في ذلك وكيف أنه يأثر على النظام الرأسمالي حيث قال: أن الرأسمالي يقوم باستغلال العامل فيقوم بتشغيله ساعات أكثر مما دفع له من أجر مقابل قوته العاملة، وما يحصل عليه الرأسمالي من بيع السلع التي ينتجها هذا العامل هو ما يعرف بفائض القيمة الذي هو من حق العامل ويستولي عليه الرأسمالي.

مثلا العمل لـ 10 ساعات في حين الآخر الذي يدفع له هو على ؟أساس 6 ساعات، ويصل كارل من خلال هذا التحليل إلى أن الرأسماليين يقومون باستغلال طبقة العمل الكادحة.

- **تراكم رؤوس الأموال:** في نظر كارل ماركس فغن الرأسمالي يسعى دائما لتخفيض تكاليف إنتاجه من أجل القدرة على المنافسة، ولا يتأتى له ذلك إلا إذا زاد من إنتاجية عماله بالنسبة لعمال الرأسماليين الآخرين، ولكي يزيد من إنتاجيتهم يزيد من استخدامه للآلات ويلجأ إلى توسيع وتضخيم حجم مشروعه لأن الآلات تزيد من إنتاجية العامل، ولأن توزيع المشروع يمكنه من الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، وكلا الأمرين يتطلب زيادة المشروع يمكنه من الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، وكلا الأمرين يتطلب زيادة الاستثمارات وهكذا تتكون رؤوس الأموال وتتراكم في النظام الرأسمالي وهو ما أسماه كارل ماركس بـ"قانون تراكم رؤوس الأموال" وهذا كله ليس في مصلحة الطبقة العاملة.
- **الجيش الاحتياطي الصناعي:** يرى كارل ماركس أن كثيرا من العمال وأصحاب المشاريع الصغيرة – الذين تحولوا إلى عمال بسبب عدم القدرة على المنافسة– يكونون عاطلين عن العمل وذلك بسبب إحلال الآلات محل الأيدي العامل، ويتكون من مجموعهم ما يسميه ماركس بـ "الجيش الاحتياطي الصناعي" من المتعطلين.

ولوجود هؤلاء المتعطلين أثر هام على سير النظام لأنه كلما محلهم عمالا من المتعطلين الذين يقبلون لمواجهة ضروريات الحياة ولا أمل لهم بزيادة أجورهم.

3- **الاحتكار وتركيز رؤوس الأموال:** يرى الكلاسيك أن الاحتكار هو استثناء من القاعدة الحاكمة للسوق ومن ثم فالاحتكار لا يمثل خطرا على النظام في جملته، إلا أن كارل كانت له نظرة أخرى لذلك، حيث يرى أن المشروعات الكبيرة تستطيع أن تستبعد المشروعات الصغيرة من

المنافسة وتقضي عليها نهائيا وبهذا يتحول أصحابها إلى عمال عاطلين عن العمل، فالنظام الرأسمالي متجه في تطوره إلى تركيز رؤوس الأموال في أيدي فئة قليلة العدد من كبار الرأسماليين وهو ما يؤدي إلى الاحتكار والقضاء على مبدأ المنافسة الكاملة في نظر كارل ماركس وهو ما أسماه بقانون "تركز رؤوس الأموال" أو بقانون "تحول الغالبية إلى عمال".

4- **الأزمات المتلاحقة للنظام الرأسمالي:** يرى كارل ماركس أن الكساد والبطالة من الأخطار التي تهدد النظام الرأسمالي فقد كانت دورات هذا النظام الإقتصادية أشبه بالموجة تسبب إختلالات كبيرة في الحياة الإقتصادية.

والنتيجة النهائية التي خرج بها كارل ماركس من خلال تحليله السابق أن الرأسمالية إلى الزوال عن طريق حدوث ثورات يقودها العمال ضد الرأسماليين من أجل انتزاع عوامل الإنتاج المختلفة منهم وجعلها مشاعة بينهم.

IV-2-3. خصائص الاشتراكية:

هناك خاصيتين مهمتين في النظام الاشتراكي هما:

1- الملكية العامة لوسائل الإنتاج: النظام الاشتراكي يقوم على مبدأ عام هو إلغاء الملكية الفردية للموارد الإقتصادية وأدوات الإنتاج، حيث يجب أن تملك الدولة هذه الموارد والأدوات، فالملكية العامة تشمل ملكية الدولة لمصادر الثروة الطبيعية والمشروعات الزراعية والصناعية والإنتاجية وغيرها من الموارد والمنتجات.

2- التخطيط المركزي الإقتصادي: يتم تنظيم الحياة الإقتصادية وتوزيع موارد الإنتاج على القطاعات المختلفة طبقا لخطة عامة تضعها السلطة المركزية وتلتزم بتنفيذها كافة الوحدات الإنتاجية، ويساعد السلطة المركزية في وضع الخطط العامة عدد من الأدوات تختص كل إدارة منها بدراسة مشكلة معينة وتقترح ما تراه مناسبا من الحلول.

3- اشباع الاحتياجات العامة و الغاء حافز الربح عن طريق محو الطبقية الموجودة بين افراد المجتمع[25].

[25]- إسلام الزابون، "خصائص النظام الالشتراكي"، 2016 على الموقع mawdoo3.com

V- الوقائع الاقتصادية المعاصرة

V-1. نظام بريتون وودز

V-1-1. تعريف نظام بريتون وودز:

هو عبارة عن اتفاقية دولية تمت بحضور 44 دولة من أجل وضع خطط لاستقرار النظام المالي العالمي وتشجيع التجارة الدولية وتنظيم المدفوعات وإلغاء جميع العقبات التي تعيق ذلك خاصة على المدى الطويل، وعقدت هذه الاتفاقية في غابات "بريتون" في فندق مونت واشنطن "بولاية نيو هامبشر" الأمريكية، ولذلك تعرف هذه الاتفاقية بهذا الاسم وذلك في الفترة من 1 إلى 22 جويلية 1944 وقد هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك على مجريات هذا الاتفاق.

V-1-2. قرارات ونتائج انعقاد هذا المؤتمر

نتج من خلال إبرام اتفاقية بريتون وودز عدة قرارات من أهمها[26]:

1-أن يلعب الدولار الأمريكي و بمساواة مع الذهب دور مقياس القيمة فتختار كل دولة قيمة اسمية لعملتها مقومة بالدولار الامريكي.

2-التزام الولايات المتحدة بقابلية تحويل الدولارات الورقية الى ذهب و بناء على سعر التعادل المعلن بين الدولار و الذهب.

1- إنشاء كل من صندوق النقد الدولي وبنك التنمية للإنشاء والتعمير الدولي اللذين يعدان أهم مؤسستين في النظام المالي الدولي.
2- إعادة الروح إلى الاقتصاد الأوروبي المنهار جراء الحرب العالمية الثانية عن طريق تقديم المساعدات لهذا الإقتصاد وخاصة من طرف البنك الدولي.
3- فتح الحدود أمام التجارة الدولية، وخاصة بعد إنشاء الجات سنة 1947، والتي أصبحت فيما بعد تعرف بالمنظمة العالمية للتجارة.
4- إلغاء جميع الرسوم الجمركية من خلال اتفاقيات الجات.

[26]- بسام الحجار، "نظام النقد العالمي وأسعار الصرف"، المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2009، ص28.

V-1-3. مراحل نظام بريتون وودز:

قد مر نظام بريتون وودز بمرحلتين هامتين هما[27]:

1- **المرحلة الاولى: وتمتد من عام 1945 إلى نهاية 1958** وقد تميزت بخاصيتين هما:

أ- حصول معظم الدول المستعمرة على استقلالها مع بقائها تابعة للدولة المستعمرة من الناحية الإقتصادية، وسوقا لمنتجاتها المصنعة.

ب-زيادة الطلب على المواد الاولية والمواد الطاقوية من طرف الدولة المستعمرة من أجل بناء إقتصادياتها التي خربتها الحرب العالمية الثانية والحصول عليها من الدول المستقلة.

2- **المرحلة الثانية: وامتدت من عام 1958 إلى 1965** وتميزت هذه المرحلة بثلاث خصائص هي:

أ- انخفاض الطلب على المواد الغذائية والمواد الأولية التي كانت تستوردها الدول الرأسمالية من الدول النامية نتيجة انتهاء البناء والتعمير الذي قامت به هذه الدول واستبدالها بالمواد المصنعة، ومن جهة أخرى قامت هذه الدول بفرض القيود على الواردات القادمة من الدول النامية مما أدى إلى انخفاض السيولة النقدية لدى الدول النامية وزيادة تدهور هياكلها الإقتصادية.

ب-ارتفاع الطلب على المواد المصنعة من طرف الدول النامية – أي زيادة وارداتها- مما أدى إلى اختلال توازن الميزان التجاري في هذه الدول.

ت-زيادة اللجوء إلى المؤسسات المالية – صندوق النقد الدولي والبنك الدولي- للحصول على الدعم المالي مما أجل معالجة الاختلالات في الموازين التجارية للدول النامية.

V-1-4. تحلل نظام بريتون وودز وظهور النظام المالي الجديد

1- تحليل او زوال نظام بريتون وودز:

وتمتد هذه المرحلة تقريبا من سنة 1965 غلى سنة 1971، وفي هذه المرحلة بدأ التضخم يزداد في الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة بسبب الإنفاق العسكري المتزايد أثناء حرب الفيتنام حيث تراجعت الأرصدة الذهبية وانخفضت معدلات النمو الإقتصادي في الولايات المتحدة وظهر

[27]- حسين عباس حسين الشمري، "مرحلة نظام برتون وودز"، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بابل، العراق، 2012، ص28.

العجز في ميزان مدفوعاتها، وأيضا بسبب الصراعات التي كانت قائمة بين الدول الرأسمالية آنذاك.

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قادرة على تغطية العجز الذي ظهر في ميزان مدفوعاتها عن طريق التوسع في الإصدار التضخمي دون أن تخشى آثاره التضخمية طالما أنها تقوم بتصدير هذا التوسع إلى مختلف دول العالم التي تقبل هذا التدفق للدولار الأمريكي، وتعتبره كعملة احتياط لغطائها النقدي – حيث تستطيع أن تستبدله بالذهب في أي لحظة– وبذلك كان التوسع النقدي في الولايات المتحدة لا يلبث أن ينعكس في شكل توسع تضخمي في باقي الدول.

وفي المقابل بدأت بعض دول غرب أوروبا تنتبه للعجز الذي تمر به الولايات المتحدة – ففي سنة 1968 كانت الأرصدة الذهبية التي تمتلكها الولايات المتحدة تقدر بحوالي 11 بليون دولار في حين أن الأرصدة من الدولار الأمريكي في الخارج قدرت بـ35 بليون دولار– فطالبت بتسديد حساباتها بالذهب.

وفي سنة 1971 زاد اللب واشتد على الذهب من طرف باقي الدول مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لتخلي نهائيا عن تحويل الدولار مقابل الذهب وذلك عبر الخطاب الشهير للرئيس الأمريكي "**نيكسون**" سنة 1971، وقامت بتخفيض المساعدات الخارجية بنسبة 10% وفرض الضرائب على الواردات خاصة الاوروبية بنسبة 10%، وكان ذلك بمثابة الإعلان الرسمي عن نهاية نظام بريتون وودز.

2– ظهور النظام المالي الجديد:

وهذه المرحلة قامت على انقاض نظام بريتون وودز، وتميزت بهور قاعدة "تعويم العملة" أي جعل سعر صرف العملة المحلية مستقلا عن العملات الأخرى في السوق العالمية أي جعل سعر الصرف مرتبطا بقوى العرض والطلب، حيث يمكن أن يدار النظام النقدي الدولي بقدر قليل من الذهب والاحتياطات الدولية.

وعقد بمجلس محافظي صندوق النقد الدولي مؤتمرا في جاميكا سنة 1976 من تعديل اتفاقية بريتون وودز ووضع بنود أساسية للنظام المالي الجديد من اهمها:

أ- حرية الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي في اختيار ما تشاء من نظم الصرف بما فيها التعويم.

ب-إلغاء السعر الرسمي للذهب ومعاملته كسلعة تخضع للعرض والطلب في تحديد سعرها.

V-2. العولمة الاقتصادية:

ليست العولمة على النمو الذي يتداول اليوم على نطاق واسع ظاهرة جديدة تماما، فالتاريخ يحمل في طياته نماذج عما يمكن تسميه في إطارها التاريخي بالعولمة، لأنها كانت عبارة عن محاولات للتكتل والاندماج وتكثيف للتفاعلات الإقتصادية سواء أكانت سلمية او ثورية.

وفي العصر الحديث ارتبط ظهور العولمة الإقتصادية بالعلاقات التجارية الدولية وبتطوير النظام الرأسمالي.

V-2-1. التطور التاريخي للعولمة الإقتصادية في العصر الحديث

يرصد بعض الباحثين الإقتصاديين ثلاث موجات للعولمة:

1- **الموجة الأول:** ظهرت في الحقبة ما بين 1870 و1914 بسبب رواج التجارة الخارجية وتحقيق فرص كبيرة للتصدير والاستيراد، خاصة مع انخفاض تكاليف النقل، وتخفيض حواجز التعريفية الجمركية – اتفاقيات بين انجلترا وفرنسا-.

وقد توقفت هذه الموجة بقيام الحرب العالمية الاولى سنة 1914، ثم بعد ذلك بسبب الأزمة العالمية أزمة الكساد الكبير سنة 1929، حيث بدأ تطبيق مختلف أساليب الحماية، الأمر الذي أثر على التجارة الخارجية حيث سجلت تراجعات كبيرة في هذه الفترة والتركيز على حماية الاقتصاديات المحلية.

2- **الموجة الثانية:** وكانت في الفترة ما بين 1945-1980: حيث أعقبت مؤتمر بريتون وودز الذي شجع على الحرية التجارية وإلغاء الحواجز الجمركية وإنشاء صندوق النقد والبنك الدوليين اللذان يعدان من أبرز مظاهر هذه العولمة في هذه الحقبة بالإضافة إلى ظهور ما يعرف بمفهوم "التنمية الإقتصادية" في العالم الثالث وأساسه تحرير التجارة الدولية، خاصة وأن تكاليف النقل استمرت في الانخفاض الشيء الذي أدى إلى إعادة بعث التجارة ورواجها من جديد.

وحققت بذلك الدول المتقدمة مكاسب ضخمة على الصعيدين السياسي والإقتصادي (خاصة ارتفاع معدلات النمو فيها) وكذلك في هذه الفترة بدأت تظهر التكتلات الدولية وما تحققه من

وفرات في الحجم، وكذلك ساعد تقسيم العمل الدولي على مزيد من التخصص وزيادة الإنتاجية والإنتاج الصناعي.

ويمكن القول أن هذه الموجة قد توقفت بسبب الأزمات الإقتصادية التي عصفت بالإقتصاد العالمي خاصة الدول النامية التي تأثرت بذلك كثيرا، وكذلك ما يعرف بالصدمة البترولية الثانية سنة 1973 إلى غاية 1979.

3- **المرحلة الثالثة:** وهي الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى وقتنا هذا، حيث جرت أحداث تاريخية هامة جدا هيئت العالم لوضعه على أعتاب تغيرات عميقة كان من أهمها:

أ- سقوط جدار برلين سنة 1989.

ب-حرب الخليج الأولى سنة 1990.

ت-انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي وسيطرت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1991.

ث-الحرب اليوغسلافية التي بدأت في مارس 1991 وكانت السبب في آخر تفككات الاتحاد السوفيتي.

ج- أحداث 11 سبتمبر 2001 وما انجر عليها من أحداث.

V-2-2. مفهوم العولمة الإقتصادية وآليات انتشارها:

1- مفهوم العولمة:

اختلفت تعاريف العولمة الإقتصادية بسبب اختلاف وجهات النظر، ولذلك لا نجد تعريفا دقيقا شاملا، ولكن لا بأس أن نسوق هنا بعض التعاريف المختلفة للعولمة الإقتصادية فنقول:

أ- عرفها صندوق النقد الدولي بانها: "التعاون الإقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يجتمع ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود، إضافة إلى رؤوس الأموال الدول، والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله".

ب-وهناك من يعرفها بأنها: "اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وحرية انتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتكنولوجيا".

ت-ويعرفها البعض بأنها: "حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير متكافئ".

ث–ويعرفها البعض أيضا :"هي الوجه الاخر للهيمنة الامبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة "[28].

وكخلاصة لذلك يمكن أن نقول ان العولمة هي "صياغة ايديولوجية لحضارة الدول المتقدمة من فكر وثقافة وإقتصاد وسياسة للسيطرة على العالم باستخدام وسائل التطور التكنولوجي والإعلامي عن طريق الشركات الرأسمالية الكبرى".

2- الآليات الأساسية لعمليات العولمة:

تتم عمليات العولمة كظاهرة تاريخية من خلال ثلاث آليات أساسية هي:

أ- آلية التطورات الضخمة في حقل المعلوماتية والاتصالات والتكنولوجيا.

ب- آلية النقود الإلكترونية وحركة الأموال العابرة لحدود.

ت–آليات نمو وتوسع نشاط الشركات المتعدية الجنسيات، وخاصة من خلال عمليات الاندماج المتزايد عبر القارات.

V-2-3. سمات ومبادئ العولمة الإقتصادية

يمكن إجمال أهم سمات ومبادئ العولمة الإقتصادية في النقاط التالية:

1- التحرير المتزايد للاقتصاديات والأسواق الوطنية من التدخلات الحكومية، والتحول إلى إقتصاد السوق الرأسمالي الحر.

2- التسارع في معدلات نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات.

3- النمو الضخم في حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول، وخاصة التي تنتقل بغرض اقتناص فرص الربح السريع.

4- بروز ونما دور الشركات المتعددة الجنسيات كفاعل أساسي في الإنتاج والتجارة والبحث والتطور التكنولوجي.

5- ازدياد درجة التكاملات الإقتصادية وإن كان بعضها غير متكافئ.

[28]– عبد الله أحمد المصراتي، العولمة المفهوم والعلاقة بالمفاهيم الاجتماعية، مقال على موقع: startimes.com

6- تقلص سلطة الدولية الوطنية وانكماش قدرتها على رسم السياسات الإقتصادية وتنفيذها من منظور وطني خالص.

7- انتشار أنماط الاستهلاك الترفي جميع أنحاء العالم تقريبا.

8- ظهور مجموعة من القوى الاقتصادية الضاغطة مثل اتساع الأسواق و زيادة التبادل التجاري وانتشار الأسواق المالية[29].

V-2-4. تناقضات العولمة الإقتصادية

1- تؤدي العولمة الإقتصادية إلى نمو إقتصادي غير متكافئ، يرافقه تركز كبير في الثروة وإزدياد في التفاوت في توزيع الدخل.

2- تعرض الدول النامية لعديد من الصدمات الخارجية مع عجزها عن مواجهتها بقواها الذاتية أو من خلال الدعم الدولي، وهو ما حدث في الأزمة الأسيوية سنة 1997.

3- التحيز لرأس المال على حساب العمل من طرف السياسات الحكومية لمختلف الدول.

4- اتجاه رأس المال إلى اتحاد عبر الحدود الوطنية لمختلف الدول مع بقاء العمل والعمال أسرى الحدود الوطنية.

5- اتجاه الإقتصاد نحو العولمة التامة في الوقت الذي تغيب فيه وجود حكومة عالمية تمتلك صلاحيات التدخل لضبط قوى السوق والحد من شطط هذه العولمة.

6- تلد شعور قوي لدى شعوب العالم المتخلف بالعداء اتجاه العولمة الغربية خاصة الأمريكية منها.

7- استغلال الأسواق العالمية خاصة الأسواق النامية مكن طرف الشركات المتعددة الجنسيات المدعومة من طرف حكوماتها، وما يترتب عنه من زيادة المديونية والتبعية الإقتصادية.

8- تشير العولمة ان التطورات التكنولوجية في مجال الانتاج و التطورات الاجتماعية في مجال التوزيع تؤدي الى قصور الاستهلاك نتيجة قصور الطلب الفعال لدى الفئات المحدودة الذخل و بالتالي يضيق الميل نحو الاستثمار الجديد[30].

---

[29]- محمود عبد الفضيل، "تأثير العولة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية"، ورقة بحث مقدمة إلى خبراء اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، بيروت، ديسمبر 2005، ص03.

[30]- كاتب مجهول، إصدارات المعهد العربي للتخطيط، بدون سنة.

V-2-5. انكسار العولمة الحالية

يرى بعض الإقتصاديين أن انهيار العولمة الحالية هو عبارة عن مسألة وقت لا غير، ذلك أن أسباب انهيارها في الموجة الأولى بقيام الحرب العالمية الأولى تتشابه كثيرًا بما هو سائد اليوم، ويقولون أن هذا التشابه يقوم من خلال الشروخات الخمسة ذاتها التي كانت في النظام الدولي قبل عام 1914 وتتمثل هذه الشروخات في:

1- توسع إمبريالي زائد (في القديم كانت نقوده إنجلترا، واليوم تقوده الولايات المتحدة الأمريكية).
2- التنافس بين القوى العظمى في الإقتصاد العالمي خاصة بعد مرور الصين، والانقسام بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.
3- منظومة من التكتلات والتحالفات غير مستقرة.
4- أنظمة مارقة تدعم المعاملات الرديئة (كالإرهاب وتهريب الأموال ...).
5- ظهور منظمات احتجاجية تناصب الرأسمالية العداء، خاصة أنه في حين تفرض الدول المتقدمة – وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية- على الدول النامية الالتزام بـ"شروط العولمة" كحزمة واحدة، فإنها تجيز لنفسها تفكيك هذه الحزمة في ضوء مصالحها، الأمر الذي يظهرها على أنها ليست حزمة متماسكة "تتسم بالعدالة والتكافؤ بين سائر دول العالم"، ويظهر ذلك جليا في نظام تحرير التجارة الدولية الذي تنادي به المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما أدى إلى:

أ- تقسيم عالمي جديد في إطار العولمة، تتخصص فيه الدول الغنية بالربح، والدول النامية بالخسارة.

ب-انكشاف التنمية المحققة تحت شعار "تحرير التجارة قاطرة النمو" عن عملية إقصاء وتهميش جديد لمعظم البلدان النامية، ومنه إعادة إنتاج الفقر والتهميش من داخل عملية الاندماج التي تدعوا إليها العولمة الإقتصادية.

ت-انكشاف الطبيعة القانونية للعولمة عن سيادة علاقات غير متكافئة بين البلدانئ الغنية والأخرى الفقيرة، تتحكم فيها البلدان الغنية.

V-3. بروز الإقتصاديات الآسيوية

V-3-1. لمحة هامة عن التطور الإقتصادي لدول شرق آسيا

لقد انبهر كثير من الإقتصاديين لمعدلات النمو الإقتصادي التي حدثت في آسيا الشرقية، وإن كانت هذه المعدلات أقل من تلك التي حدثت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، فالانتقال السريع من مجتمعات فلاحية إلى قوة إقتصادية عالمية والمحافظة على الارتفاع المدهش لمعدلات النمو الإقتصادي لفترة تزيد عن عشرية كاملة، جعل كثيرا من الملاحظين يتساءلون عن أسباب هذا النمو السريع، حيث أرجع الكثير من الإقتصاديين ذلك إلى النموذج التنموي المتبع الذي سمح برفع مستوى المعيشة حيث بلغ معدل ارتفاع الدخل الفردي بـ .5.5% سنويا وهو معدل يكاد يكون فريدا من نوعه إذا استثنينا بعض الدول الريعية، وكان هذا الارتفاع في معدل الدخل الفردي نتيجة ارتفاع معدلات النمو ولفترة طويلة.

ولقد وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية منذ 1955 إلى غاية 1999 في المتوسط إلى 9% سنويا، وعرفت سنغافورة نفس النمو تقريبا منذ 1961 إلى نهاية القرن، أما تايلاند فقد قارب فيها معدل النمو منذ منتصف الخمسينات 7.5% سنويا، ولم يكن الأمر يختلف كثيرا عما حدث في ماليزيا التي وإن انطلقت في عملية النمو فقد منذ 1966 إلا أنها حافظت على معدل يفوق 7% سنويا إلى غاية 1999، وأخيرا نجد إندونيسيا التي عرفت أقل معدلات النمو ارتفاعا إلا أنها لم تنخفض سنويا عن 6.5% منذ 1961 إلى غاية بروز الأزمة الآسيوية سنة 1997، وأرجعت بعض التحليلات هذا النمو إلى النمو الكبير في الإنتاج الذي كان ناتجا بدوره عن نمو سريع في عناصر الإنتاج، وتوسيع في العمالة وتحسين مستوى التعليم، وخاصة عن طريق الاستثمار المكثف في الرأسمال الفيزيائي.

وإن هذا الإهتمام بهذه العناصر مجتمعة وزيادة احجامها بشكل كبير هو الذي سمح بتحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة في عشرية الخمسينات.

في حين أكدت بعض التحليلات الأخرى على أن النمو السريع في جنوب شرق آسيا أو ما يعرف بالدول المصنعة حديثا هو ناتج عن تجديد واستعمال مكثف للموارد الإقتصادية، سواء تعلق

الأمر بالرأسمال المادي أو البشري ولم يكن ناجحا عن رفع الإنتاجية التي بقيت مرتفعة في الدول المتقدمة مقارنة بمعدلات منخفضة في الدول الآسيوية الشرقية.

فسنغافورة مثلا عرف إقتصادها معدلات نمو وصلت إلى 8.5% لفترة ربع قرن أي منذ منتصف الستينات، في نفس الفترة لم يعرف الإقتصاد الأمريكي على سبيل المثال إلا معدلات تصل إلى 3/1 تلك التي عرفها إقتصاد سنغافورة، ولم يكن هذا إلا نتيجة تجنيد كبير للموارد الإقتصادية المتاحة في هذا البلد، فقد انتقلت نسبة السكان النشطين من 27% إلى 51% خلال ربع قرن.

وعلى مستوى التكوين كان 50% من هؤلاء السكان النشطين لا يملكون أي مستوى تعليمي، ولكن في بداية التسعينات انقلبت الصورة وأصبح 3/2 السكان النشطين يتمتعون بمستوى التعليم الثانوي، وفي مجال الاستثمار المادي بلغت نسبة الإنتاج الموجه إلى الاستثمار 40% في حين لم تكن إلا 11% سنة 1966.

إن هذه النتائج المتحصل عليها في سنوات النمو المرتفعة لا يمكن لها أن تستمر لمدة أطول، إذ من الصعب إن لم يكن من المستحيل مثلا أن تتضاعف نسبة العمال النشطين مثلا، كما أنه من غير الممكن أن يصبح جيل كامل حاملا شهادة الدكتوراه بعد تحول جيل كامل من الجهل إلى مستوى التعليم الثانوي في مرحلة سابقة، كما أن معدل الاستثمار الذي وصل إلى 40% من غير المعقول أن يصبح 70% مثلا، وعليه فإن سنغافورة لا يمكنها الاحتفاظ بنفس معدلات النمو التي عرفتها في المرحلة السابقة.

ومنه فإن نمو الإقتصاد السنغافوري لا يمكن تفسيره إلا بزيادة عناصر الإنتاج ولم يكن ناتجا عن تحسين في المردودية والأداء ورفع الإنتاجية.

V-3-2. الظروف والعوامل التي أدت إلى نجاح تجربة دول جنوب شرق آسيا

1- العوامل الداخلية:

تضافرت مجموعة مهمة من العوامل الداخلية لإنجاح تجربة النمو الإقتصادي في دول شرق آسيا، بعض هذه العوامل يرجع إلى ظروف الوفرة النسبية للموارد البشرية، وبعضها يرجع إلى السياسات الإقتصادية الكلية التي طبقتها الحكومات في هذه الدول.

الوفرة النسبية في عنصر العمل:

عندما بدأت هذه الدول تجربتها الإنمائية في الخمسينات كانت تعاني من البطالة، حيث كانت أسواق العمل تعج بأعداد هائلة من القادرين على العمل، ومما فاقم معدلات البطالة حالة الركود الذي خيم على هذه الدول آنذاك وارتفاع معدل نموها السكاني، فلجأت الحكومات في هذه الدول إلى استثمار هذه الميزة النسبية في الصناعات التصديرية كثيفة العمالة وذات الأجر الرخيص.

واتخذت هذه الحكومات مجموعة من الإجراءات لضمان استثمار هذه الميزة النسبية لفترة طويلة:

أ- توفير الغذاء الضروري بأسعار رخيصة (باعتباره معيار الدخل).

ب-حرمان العمال من تنظيماتهم النقابية والسياسية التي تدافع عن حقوقهم.

ت-تطبيق سياسات مالية ونقدية صارمة لتجنب الوقوع في التضخم من أجل المحافظة على معدلات الأجر الحقيقي.

ث-عدم وجود قوانين للحد الأدنى للأجور وعدم التشدد في مراعاة ساعات العمل.

ج- التوسع في انتاج البدائل محلية للمنتجات الصناعية المستوردة ثم التوجه نحو التصدير لدفع النمو[31].

وكان من نتيجة هذه السياسات أن أصبح متوسط الأجر في مستوى منخض جدًا مقارنة مع الأجر في العالم، وبالتالي فإن تكاليف المنتجات التحويلية كثيفة العمالة كانت منخفضة جدًا.

2- العوامل الخارجية:

أ- الدور الذي لعبته الحرب البادرة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة: فنتيجة لتبعية أنظمة الحكم لهذه الدول للغرب الرأسمالي فإن المعسكر الغربي حرص على مساعدة هذه الدول بسخاء لتسريع نموها الإقتصادي وتحديثها كنموذج رأسمالي بديل للنموذج الاشتراكي المجاور لها، بالإضافة إلى هذه المساعدات والتسهيلات فإنه نتيجة لوجود قواعد عسكرية للغرب الرأسمالي في هذه البلدان وخصوصا الولايات المتحدة فإن ذلك خفف من عبء الإنفاق العسكري ومصاريف الدفاع.

[31]- علي عود الشرعة، "الأزيان وتجربة التعاون الإقليمي"، مجلة إنسانيات، الجزائر، العدد8، 1999، ص63-88.

ب–نظام النقد الدولي الذي كان يعمل حتى بداية السبعينات، هذا النظام حقق استقرارًا عالميًا في أسار صرف عملات مختلف بلدان العالم، وبالتالي فإن هذا النظام وفر لها الدخول في صفقات تدير واستيراد طويلة الأجل وهي مطمئنة لعدم وجود تقلبات فجائية وحادة في أسعار الصرف، كما أن هذا النظام وفر لها موارد السيولة عند الحاجة بأسعار فائدة معقولة.

ت–الاستفادة الكبيرة التي حققتها هذه الدول من التخفيضات الجمركية في ضوء النظام العشري للتفضيلات الجمركية التي أقرته الجات في أوائل السبعينات، فلولا إمكانات التصدير غير المعاق إلى البلدان الرأسمالية الصناعية الذي وفرته هذه التخفيضات ما كان من الممكن لهذه التجربة أن تشهد هذا النجاح الذي حققته.

V-3-3. أهم الإنجازات التي حققتها هذه الدول

1- استطاعت هذه الدول أن تغير من بنيان إنتاجها المحلي الإجمالي لصالح القطاعات والفروع ذات الإنتاجية الأعلى وذات الأثر التنموي الواسع.

2- في ضوء هذا التغيير البنياني حققت دول النمور معدلات نمو إقتصادي لافتة للنظر من حيث ارتفاعها وبشكل مستمر خلال الفترة 1965-1999.

3- حققت هذه الدول تقدمًا كبيرًا في مجال التكنولوجيا، ففي بداية مرحلة النمو ركزت هذه الدول على التكنولوجيا البسيطة ذات الكثافة العالية لعنصر العمل وذلك من أجل امتصاص فائض العرض من القوة العاملة الرخيصة وغير الماهرة والتخلص من مشكلة البطالة والتغلب جزئيا على مشكلة التمويل في المراحل الأولى من النمو لأنها قللت الحاجة إلى الاستثمارات المرتفعة، ثم استطاعت هذه الدول استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال.

4- التفوق الاستثنائي في مجال التصدير: فقد استطاعت كوريا أن تنمي صادراتها خلال الفترة 1965-1980 بمتوسط معدل سنوي 27.2% وسنغافورة بمعدل 4.7% وهونج كونج 9.5% خلال الفترة نفسها.

5- كانت من نتيجة هذه الإنجازات أن تحسن مستوى المعيشة في هذه الدول واتجاه متوسط دخل الفرد للتزايد وبمعدلات كبيرة.

6- نجحت في تدعيم التعاون الاقتصادي فيما بينها من خلال تزايد في معدلات التجارة البينية بين دول الرابطة و الدول المحيطة بيها فضلا عن تشجيع الاستثمارات الخارجية[32].

V-4. الأزمة المالية العالمية 2008

أن حقيقة الأزمة المعاصرة باعتبارها أزمة "مالية" بالدرجة الأولي نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية علي نحو مستقل . إلي حد كبير . عما يحدث في "الاقتصاد العيني"،

يرجع ذلك إلي المؤسسات المالية التي أسرفت في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني، ومع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية، زاد عدد المدينين، وزاد بالتالي حجم المخاطر إذا عجز أحدهم عن السداد، ولدت الأزمة الأخيرة نتيجة ما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية، فالعقارات في أمريكا هي أكبر مصدر للإقراض والاقتراض، فالحلم الأمريكي لكل مواطن هو أن يملك بيته، ولذلك فهو يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، والأزمة بدأت فيما عرف بالرهون العقارية الأقل جودة subprime [33].

V-4-1. تعريف الأزمة

الأزمة المالية العالمية هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك، وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للإقتصاد الأمريكي، ووصلت تبعاتها إلى إقتصاديات أوروبا وآسيا مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية، ولم تفلح مئات مليارات الدولارات التي ضخت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهون العقارية التي تطورت إلى أزمة مالية عالمية.

V-4-2. اندلاع الأزمة ومراحلها الكبرى

انطلقت بداية الأزمة المالية الجديدة مع إعلان مؤسسة عملاقة هي "ليمان براذرز" عن إفلاسها الوقائي وهذه كانت بداية رمزية خطرة، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي

---

[32]- حازم الببلاوي، "الأزمة العالمية الحالية محاولة فهم"، مقال على موقع، www.iid-alraid.com

[33]- علي فريد عبد الكريم، "الأزمة العالمية وخطة الإنقاذ الأمريكية"، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاستثمارات، بدون سنة.

نجحت من مذبحة الكساد الكبير في عام 1929، وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية التي تأسست في الفرن التاسع عشر.

ويمكن إبراز مراحل وأبعاد وسمات ومعالم الأزمة المالية العالمية لعام 2008 من خلال التركيز على مجموعة من المحطات المهمة ابتداء من العام 2007، والتي توضح كيفية تصاعد وتفشي هذه الأزمة في إقتصاديات دول العالم:

1- في شهر فيفري عام 2007 لم يتمكن عدد كبير من المدنيين من تسديد دفعات قروض الرهن العقاري، علما أن عدم تسديد هذه التدفقات يعود إلى قيام المؤسسات المالية بمنح القروض العقارية لأفراد لا يملكون الضمانات الكافية لسداد هذه القروض، وقد ترتب على هذا الأمر نتائج سلبية، كان أهمها إفلاس بعض المؤسسات المصرفية المتخصصة.
2- من شهر أفريل إلى شهر جويلية 2007 تزايدت مؤشرات الأزمة المالية، لكنها كانت تسري في محاور الإقتصاد وتتعمق دون أن تتخذ الجهات ذات العلاقة كل ما يلزم لمنع استفحال هذه الأزمة.
3- في شهر أوت عام 2007 اتسعت مخاطر الأزمة المالية وشهدت الأسواق المالية تدهورا وبدأت المصارف المركزية ببعض التدخلات التي هدفت إلى دعم السيولة في الأسواق.
4- خلال شهور أكتوبر إلى شهر ديسمبر من عام 2007، استمرت الأزمة المالية في التصاعد وأدت إلى وقوع انخفاض كبير في أسعار الأسهم لعدد من المؤسسات المصرفية الكبرى.
5- قام البنك المركزي الأمريكي يوم 22 جانفي 2008 بتخفيض مهم وجوهري على معدل الفائدة بقيمة ثلاثة أرباع نقطة 7.5% ليبلغ معدل الفائدة 3.5%، ثم تتابعت عمليات التخفيض لتصل قيمة معدل الفائدة إلى 2% في نهاية شهر أفريل عام 2008.
6- من شهر فيفري 2008 إلى شهر أوت 2008 تم تأميم بعض المؤسسات المصرفية (مثل قيام الحكومة البريطانية بتأميم بنك "نوردرن رووك" يوم 17 فيفري 2008).
7- قامت وزارة الخزينة الأمريكية يوم 7 سبتمبر 2008 بوضع مؤسسة "فاني مي" "Fanny Mae" ومؤسسة "فريدي ماك" "Freddie Mac" تحت الوصاية طيلة المدة التي تحتاجها كل منهما لإعادة هيكلة ماليتهما.

8- خلال شهر سبتمبر 2008 أيضًا (وتحديدا يوم 15 سبتمبر 2008)، تم الإعلان عن إفلاس مؤسسة مالية عريقة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي بنك "ليمان براذرز" " Lehmann Brother" (قيمة أصوله حوالي 639 مليار دولار)، وقد أدى الإعلان عن إفلاس هذا المصرف إلى حالة شديدة من الذعر المالي.

9- خلال شهر سبتمبر 2008 أيضًا، أعلنت مؤسسة مصرفية أخرى "Bank of Amirica" عن شراء مصرف مهم في الولايات المتحدة الأمريكية هو بنك "ميرل لينش".

10- تم يوم 16 سبتمبر 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية تأميم شركة "أي إي جي"، وهي أكبر شركة للتأمين في العالم، وقد ترتب على ذلك مساعدة هذه الشركة بمبلغ 85 مليار دولار.

11- وفي شهر سبتمبر 2008 أيضًا أعلنت الحكومة الأمريكية عن أكبر خطة مالية للإنقاذ بقيمة 700 مليار دولار، والتي ركزت على مساعدة المؤسسات المالية على مواجهة الأخطار المتزايدة للأزمة المالية العالمية، وقد تم رفض هذه الخطة في المداولات الأولى، فقد رفضها مجلس النواب الأمريكي يوم 29 سبتمبر 2008، وبعد مداولات أخرى تم إقرار خطة الإنقاذ بصورتها المعدلة في مجلس الشيوخ الأمريكي في الأول من أكتوبر عام 2008.

12- في 8 أكتوبر عام 2008 أيضًا أعلنت الحكومة البريطانية بإعادة هيكلة وإعادة تحديد رؤوس الأموال لثمانية مؤسسات مصرفية بريطانية كإجراء لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية.

13- في 15 من أكتوبر 2008 اتفقت دول منطقة الاتحاد الأوروبي على ضخ المزيد من الأموال إلى المؤسسات المصرفية المتعثرة وإعطاء ضمانات لعمليات الاقتراض بين المصارف.

14- وفي 15 نوفمبر 2008 انعقدت بواشنطن القمة الإقتصادية لمجموعة الدول العشرين الإقتصادية، التي ضمت إلى جانب مجموعة العشرين كل من السعودية وتركيا وجنوب إفريقيا والهند وإندونيسيا والصين والأرجنتين وأستراليا والبرازيل في محاولة لاحتواء آثار الأزمة المالية العالمية، واتفق زعماء المجموعة على مبادئ لإصلاحات كبرى تتعلق بكيفية مراقبة وتنظيم عمل المؤسسات المالية.

15- وفي 25 نوفمبر أيضًا أعلنت السلطات الأمريكية مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى دعم قروض الاستهلاك وقطاع العقارات، تبلغ قيمتها حوالي 800 مليار دولار، ومن أجل وضع هذه الإجراءات موضع التنفيذ ستعتمد وزارة الخزانة على خطة الـ 700 مليار دولار التي وضعها بتصرفها الكونغرس، وستبلغ تكلفتها 20 مليار دولار.

16- وفي 26 نوفمبر 2008 كشف رئيس المفوضية الأوروبية "جوزي مويل بارسو" النقاب رسميا عن خطة إنعاش إقتصادي تبلغ قيمتها 200 مليار يورو (260 مليار دولار)، تستهدف مساعدة الدول (27) الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تجازظ الأزمة المالية والإفلات من الوقوع في هاوية الركود.

V-4-3. أسباب الأزمة

1- أزمة الرهن العقاري السبب المباشر

يعتبر الحصول على سكن في الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة حلم ليس من السهل تحقيقه لمعظم الأمريكيين العاديين، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المنازل وعدم قدرة المواطن الأمريكي العادي على امتلاكها، فأسعار الشقق السكنية العادية للأسر الصغيرة ربما يزيد عن 250 ألف دولار، وهو مبلغ ليس من السهل توفيره للمواطن الأمريكي العادي الذي تربى على ثقافة الاستهلاك، وبالتوازي مع ثقافة الاستهلاك فهناك ثقافة الشراء بالدين التي انتشرت بتحفيز من المؤسسات المالية عن طريق ما يسمى ببطاقات الائتمان Crédit Carde.

وظهرت عملية شراء المنازل من خلال ما يسمى "الرهن العقاري" منذ الثلاثينات في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت تلبي حاجة المواطن الأمريكي وتساعده في الحصول على مسكن عن طريق أقساط شهرية تلاءم دخله، وبفائدة تحقق الربح لجهة التمويل وبضمان رهن المنزل.

ومنذ العام 2001 حتى 2007 انخفضت معدلات الفائدة، مما شجع البنوك والشركات العقارية على تسويق شراء المنازل لمن ليس لديهم ضمانات حقيقية للتسديد، ولمن لا يتمتعون بسجل ائتماني جيد، مقابل رهن العقار الذي يتم بيعه، وهذا ما شجع المواطن العادي على اغتنام الفرصة لشراء منزل بالاقتراض من البنوك ومن مؤسسات التمويل.

وفي بداية الأمر لم تواجه البنوك ولا المشترين أي عقبات، بل أن البنوك حققت أرباحا كبيرة من خلال عملية الإقراض هذه، وازدهرت سوق العقارات نتيجة ارتفاع الطلب، مما دفع بالأسعار لترتفع بتسارع كبير، حتى وصل سعر المنزل إلى الضعف أو أكثر خلال فترة زمنية قصيرة، وهذا ما شجع البنوك على زيادة عملية الإقراض، إذ أن ارتفاع سعر السكن بشكل عامل أمان إضافي، لأن المشتري سيبيع المسكن بسعر مرتفع إذا عجز عن التسديد وبذلك لن يكون هناك مخاطرة من إقراض المزيد.

وبالفعل ومع استمرار ارتفاع أسعار المنازل ازدادت عمليات الإقراض بمخاطر عالية وأعلى من المخاطر في عمليات الإقراض الأولى، لدرجة أن البنوك مولت شراء منازل لمن ليس لديهم دخل ثابت بضمان أن أسعار المنازل في ارتفاع مستمر، وتسارعت هذه العملية من أجل تحقيق الأرباح السريعة، وبدأت البنوك بالاستدانة من بنوك أخرى لتمويل القروض، وساهمت البنوك (نعني العقارية) في عملية التوسع في منح القروض و بصورة لم يسبق لها مثيل أذ بلغت القروض 150تريليون دولار في حين بلغ حجم القيمة العقارية 50 تريليون دولار"[34].

لقد كانت عقود بيع المنازل تحتوي على خدع لم يكترث لها المشترين، تحت إغراء شراء البيت بأقساط مقبولة، مثل أن معدل الفائدة سيتغير مع إزدياد معدلات الفائدة، وأن السنوات الأولى هي عمليا تسديد لفوائد القرض، وأن من يتخلف عن السداد لشهر يترتب عليه دفع أقساط إضافية...الخ.

عند ازدياد معدلات الفائدة بدأ العديد بالتخلف عن التسديد، ذلك أنهم أصلا مقترضين لا يتمتعون بسجل ائتماني وبضمانات قوية، وانفجرت الفقاعة عندما ازداد أعداد المختلفين عن التسديد حيث ازداد عرض المنازل المرهونة للبيع، مما أدى بأسعار العقارات إلى الهبوط السريع، وهو ما شجع المزيد على عدم التسديد، إذ ليس هناك ما يجبرهم على دفع أقساط عقار اشتروه بسعر مرتفع جدا وسعره الحالي ينخفض.

لقد انكشف التضخم المبالغ فيه بأسعار المنازل وانفجرت الأزمة بعدم توفر سيولة في البنوك لتسديد التزاماتها نتيجة تخلف المقترضين عن التسديد، مما دفعها إلى إعلان إفلاسها، علما أن بعضها كان قد قام بعمليات إقراض تفوق 60 ضعف حجم رأسمالها في تمويل شراء العقارات.

ومن خلال ما سبق يظهر أن هناك نقطة جوهرية كبرى تنطلق منها أكثر أسباب الأزمة، وهي أن الإقتصاد الرأسمالي قائم على أساس اعتماد الربا أخذا وإعطاء، مثل تجارة الديون، وجدولة الديون، والإقراض بفائدة وغيرها.

---

[34]– نبال محمود قصبة، "تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد22، العدد1، سوريا، 2012، ص552.

2- الأسباب الأخرى:

ومن هنا رأى بعض المحللين الإقتصاديين أن الأسباب الحقيقية للأزمة هي ثلاثة أسباب جوهرية رئيسية – وذلك أن نظرتهم للأزمة كانت نظرة إسلامية.

1) **التعامل بسعر الفائدة:** الذي يخرج النقود عن وظائفها الثلاثة المعروفة لتصبح سلعة (النقود تلد النقود)، وهذا أمر منافي للتعاليم السماوية وحتى لكبار الفلاسفة والمفكرين من أمثال "أرسطو" و"برودون".

ومن الآثار السلبية للتعامل بالفائدة مايلي:

- التباين الشديد (الانفصام) بين الأصول العينية والأصول المالية.
- الزيادة في الديون بوتيرة أعلى من الزيادة في الإنتاج.
- خدمة الدين تتزايد بوتيرة أعلى من الزيادة في الدخول.
- آلية عمل هذا النظام لا يمكن أن تستمر، مما يعجل بحركة إصلاحية تؤدي إلى تقليص الفجوة بين الإقتصاد المالي والنقدي من جهة، والإقتصاد الحقيقي من جهة أخرى، وحيث يكون الثمن باهظا على الإقتصاد القومي وعلى القدرة الشرائية للمواطن البسيط والنتيجة انكماش فتضخم فكساد...

2) **المجازفة على المكشوف:** في الأسواق المالية التي تؤدي غلى تشكيل الفقاعة المالية ذات الانعكاسات الخطيرة على الإقتصاد الحقيقي عندما تنفجر وتخرج عن السيطرة، حيث إن ما يحصل في الأسواق المالية من مجازفات على المكشوف أو مجازفات عقيمة كما يسميها البعض تؤدي إلى زيادة في أسعار الأوراق المالية لا تعكس حقيقة المؤسسات المصدرة لها، ومن جهة أخرى فإن مثل هذه المجازفات تؤدي إلى:

- مبادلة صفرية لا تؤدي إلى خلق ثروة جديدة
- استفحال ظاهرة الفقاعة المالية.

انفجار الفقاعة المالية يؤثر بالضرورة على الإقتصاد الحقيقي وعلى الثروة الوطنية، حيث أن حجم المشتقات في الأسواق المالي فاق 600 تريليون دولار سنة 2007 أي قرابة 1.76 حجم الإنتاج العالمي المقدر بـ47 تريليون.

3) **توريق الديون:** وظهور منتجات أو مشتقات مالية لا تستند إلى أصول حقيقية، وهذا ما يزيد من الغرر نتيجة لبيع الديون المنهي عنه في شريعتنا، وبالمقارنة مع أزمة الثلاثينات من القرن الماضي فإن مما زاد من حدة الأزمة الحالية 2008 هو توريق الديون الذي لم يكن موجودا في الثلاثينات.

والملاحظ على مشتقات الديون هذه مايلي:

- تمكن البنوك من تحويل الديون المشكوك في تحصيلها والمتعثرة إلى طرف ثالث غير واعي بالمخاطر المتعلقة بهذه الديون: هذي العملية تشكل مثالا حيا لما يعرف في شرعنا بالجهالة المفضية إلى الغرر المنهي عنه في شريعتنا.
- تهرب البنوك من مسؤوليتها بتحميل الخطر إلى جهات أخرى، ومنها شركات التأمين التي تقبل بتأمين الأصول المالية المشكوك في تحصيلها، وهذا ما يفسر إفلاس العديد من شركات التأمين على رأسها "AIG" و"MUTAL WASHINGTON".
- تعميم الأزمة عند حدوثها بسبب العولمة المالية لأن الذين قاموا بشراء الديون المورقة مستثمرون مجازفون منتشرون في أنحاء العالم ولا تعرف هويتهم بالضرورة استجابة لمبدأ السرية الذي يفضله العديد من المستثمرين الخواص، وخاصة رجال السياسة منهم.

بالإضافة إلى كل ذلك فإن الاعتماد كان أساسا على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات.

والنظرة الثانية كانت نظرة عامة فبالجملة فإنه يمكن إرجاع الأزمة الراهنة إلى ثلاث مجموعات من الأسباب هي:

- أسباب متعلقة بالقطاع المالي.
- أسباب متعلقة بالليبرالية الإقتصادية الجديدة واختلالات العولمة والأخلاق.
- أسباب متعلقة بالقطاع الحقيقي.

1- **أسباب متعلقة بالقطاع المالي:** وتتمثل في الآتي:

- التضخم الشديد في القطاع المالي.
- المتاجرة في المخاطر.

- الإقتصاد الورقي: وهو ما يؤدي إلى التضخم في القطاع المالي.
- ازدياد وتعمق التشابكات بين مكونات القطاع الحقيق.
- اشتداد الفجوة بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي.
- ضعف أو تراخي إجراءات الرقابة والضبط في القطاع المالي.
- اخفاق نظام ادارة المخاطر عن طريق الفصل بين التحليل بين ادارة مخاطر الاتمان و مخاطر السيولة و ادارة مخاطر السوق[35].

2- أسباب متعلقة بالليبيرالية الإقتصادية الجديدة واختلالات العولمة:

- الليبرالية الإقتصادية الجديدة: حيث قد شجعت على الإفراط في الثقة في الأسواق وفي قدرتها على التصحيح الذاتي لانحرافاتها، كما أنها روجت لتصغير حجم الحكومة، وتقليص وظائفها الإقتصادية والاجتماعية ...الخ
- اختلالات العولمة: وثمة اختلالان رئيسين للعولمة كان لهما دور كبير في التمهيد لوقوع الأزمة الراهنة وهما:

أ- الاختلال بين الادخار والاستثمار على الصعيد الدولي.

ب- الاختلال في توزيع الدخل داخل دول العالم وفيما بينها.

3- أسباب متعلقة بالقطاع الحقيقي:

- السياسة النقدية والمصرفية المنتجعة.
- السيولة الوفيرة التي تمثلت في المدخرات الأجنبية التي تدفقت على الولايات المتحدة.
- الحالات الترويجية لمؤسسات التمويل (مثل: حملة المليار دولار لمجموعة "سيتي جروب" في التسعينات، لإغراء أصحاب المنازل بالحصول على قرض عقاري ثان، وحملات متشابهة لبنوك أخرى كثيرة في وول ستريت).

ولكن هذه العوامل لا يكون لها تأثير يذكر إلا إذا كانت هناك عوامل دافعة من جانب الطلب، وهي قلة الدخول المتوافرة للناس، وسعيهم للحفاظ على مستويات معيشتهم أو تحسينها، فهنا يشكل الاقتراض المخرج من قلة الدخول وذلك بعد استنفاذ وسائل أخرى لزيادة الدخول.

---

[35]- نبال محمود قصبة، مرجع سبق ذكره، ص552.

V-4-4. تداعيات الأزمة وآثارها

1- تداعيات الأزمة المالية على الإقتصاد العالمي:

لقد أقر تقرير أفاق النمو العالمي بأن معظم مخاطر تباطؤ الإقتصاد العالمي قد تحققت، وهو ما جعل صندوق النقد الدولي يراجع توقعاته بخصوص سنة 2008، حيث عاد بمعدلات النمو العالمية المتوقعة إلى 3.8% وهو أدنى معدل في عقدين من الزمن، ولقد قدر بنك إنجلترا حجم الخسائر التي تحملتها الإقتصاديات الدولية بسبب الأزمة الحالية بنحو 10 تريليون دولار، وهو ما يعادل 1-6 الناتج العالمي السنوي، نتيجة تعرض البنوك الدائنة إلى أزمات إفلاس جراء عدم قدرة عملائها على الوفاء بالتزاماتها تجاهها، وهو ما يؤدي إلى حدوث بطالة في القطاع المصرفي والشركات الكبرى، الأمر الذي أدى برئيس المكتب الدولي للعمل إلى القول: "نحن في حاجة إلى عمل سريع ومنسق للحكومات لتفادي أزمة اجتماعية يمكن أن تكون قاسية ومستدامة وعالمية" وأضاف "إن عدد الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم يمكن أن يرتفع أربعين مليونا، وأن عدد أولئك الذي يعيشون بدولارين سيرتفع مئة مليون".

لقد أصابت الأزمة حتى أسعار الشركات غير العاملة في القطاع العقاري، ذلك أن الكساد الإقتصادي في الولايات المتحدة أثرت في صادرات البلدان الأخرى وفي أسواقها، كون الولايات المتحدة أكبر مستورد عالمي.

كما أدى هذا الهبوط الحاد في سعر الدولار إلى خسائر نقدية للاستثمارات في الولايات المتحدة وخارجها، وهو ما يحدث بالنسبة إلى الإقتصاديات التي تعتمد تسعيرة ثابتة أمام الدولار.

وفي هذا الخضم قاد الاضطراب المالي وقوى المضاربة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وعدم استقرارها، وهذا بالتزامن مع لجوء الدول الصناعية إلى استخدام بعض المنتجات الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي كبديل من الطاقة التقليدية.

2- تداعيات الأزمة المالية على الإقتصاد الأمريكي

- لقد أدت الأزمة إلى دخول الإقتصاد الأمريكي في وضعية ركود إقتصاد، ذلك أنه يمكننا الحديث عن الركود بمجرد مرور الإقتصاد بمرحلة انكماش لثلاثين مثاليين، أي لمدة سداسي، فلقد انكمش الإقتصاد الأمريكي بنسبة 0.3% في الثلاثي الثالث من سنة 2008.

- أدت الأزمة إلى انخفاض في قيمة العقارات بمقدار 1.2 تريليون دولار بسبب بيع المنازل في المزاد نتيجة إخفاق مالكيها في تسديد قروضهم.
- قيام مؤسسات التصنيف بتخفيض درجة الجدارة الائتمانية الممنوحة للسندات المغطاة بأصول عقارية، وهو ما أدى بالمؤسسات وصناديق التحوط التي استثمرت في تلك السندات إلى عرضها للبيع، مما شكل ضغوطا إضافية على القطاع العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية.
- سحب المستثمرين اليابانيين وغيرهم لأموالهم من الإقتصاد الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع كبير للين مقابل الدولار، وهو ما زاد من درجة الشك في مدى قدرة الدولار على الاستمرار في القيام بدور عملة الاحتياط والمدفوعات الدولية الرئيسية.

3- تداعيات الأزمة على الدول الأوروبية:

امتد أثر الأزمة المالية بطبيعة الحال ليشمل الدول الأخرى وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، حيث هبط الإنتاج الصناعي الأوروبي في ماي 2008 بمعدل 1.9%، وهو الانخفاض الأكثر حدة في شهر واحد منذ أزمة سعر الصرف في 1992، وقد سجل الإقتصاد الأوروبي في الربع الثاني من العام انخفاض قدره 0.2%، على سبيل المثال ارتفعت حالات البطالة في الإقتصاد البريطاني حسب إحصاءات "مكتب الإحصاءات القومية" إلى 904.900 بزيادة حوال 32.500 حالة وذلك في أوت 2008، بينما شهد الإقتصاد الإيرلندي في الربع الأول من العام انكماشا في إجمالي الناتج المحلي قدره 1.5%، وهي السابقة الأولى لها منذ عام 1983، وكذلك انكماشا قدره 0.5% في الربع الثاني لتصبح بذلك أيرلندا أولى دول الاتحاد الأوروبي دخولا في الكساد الإقتصادي.

أما إسبانيا فقد نجحت في تجنب الانكماش في النشاط الإقتصادي، ولكنها بالرغم من ذلك قد عادت من ارتفاع شديد في معدلات البطالة، حيث وصلت إلى 9.9%، فقد ازدادت حالات البطالة في الإقتصاد الإسباني بنحو 425 ألف حالة عن العام 2007.

كل تلك الظواهر الخاصة بالأزمة انتقلت بدورها إلى الدول الأخرى مثل بلجيكا والنمسا وألمانيا والسويد والدنمارك وغيرهم من الدول الأوروبية.

وفي تقريره للمراقبة العالمية أشار البنك الدولي أن بالنسبة للدول الـ 15 التي تستخدم اليورو فإن سيتباطا بشكل كبير ليصل إلى 1.4% و1.2% بعد أن سجل نسبة 2.6% في عام 2007.

4- تداعيات الأزمة على العالم العربي:

بقيت أسواق الأسهم العربية بمنأى عما يحدث في الأسواق العالمية، وشهدت خلال شهر سبتمبر 2007 تقلبات شبه طبيعية، والسبب في ذلك يعود إلى أن غالبية اللاعبين في هذه الأسواق هم من المستثمرين الأفراد الذين ليس لهم تواجد يذكر على الساحة العالمية، إضافة إلى قلة الترابط بين أسواقنا والأسواق الدولية.

أما المستثمرين من بنوك ومؤسسات وشركات عالمية والذين استثمروا في السندات المغطاة بأصول عقارية فقد تأثروا بشكل مباشر بالأزمة المالية الراهنة وتعرضوا لخسائر يصعب تقديرها.

انكشاف المصارف العربية على أزمة الرهن العقاري الأمريكي وأدواته المالية يعتبر محدودا، فمعظم البنوك العربية لا تستثمر سوى القليل في مثل هذه الأدوات، وحسب استطلاع أجرته شركة التصنيف الائتماني "ستاندر أند بورز" أخيرا فإن مجموع استثمارات بنوك المنطقة في سندات الرهن العقاري ذات الائتماني المنخفض لا يزيد على 1% من مجموع أصول هذه البنوك.

5- تداعيات الأزمة على الإقتصاد الجزائري

مما لا شك فيه إن الإقتصاد الجزائري كغيره من الإقتصاديات العالمية، وإن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى وذلك للأسباب التالية:

1- عدم وجود سوق مالية بالمعنى الفعلي في الجزائر.
2- عدم وجود ارتباطات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية بالشكل الذي يؤثر عليها.
3- انغلاق الإقتصاد الجزائري بشكل نسبي على الإقتصاد العالمي، ذلك أن الإنتاج الجزائري لا يعتمد على التصدير باستثناء المحروقات وذلك ما يجعله في مارس من أي كساد قد يصيب الإقتصاد العالمي، والكثير من الدول التي تعتمد على صادرات قد تتأثر بالركود والكساد في الدول المستهلكة لمنتجاتها.
4- اعتماد الحكومة الجزائرية على موازنة بسعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق، وهذا ما يجنبها أي انعكاسات في حالة انخفاض أسعار البترول.

وعن تأثيرات الأزمة المالية على القطاع المصرفي، فتشير التقارير الإقتصادية بأن الجزائر في منأى عن تداعياتها نظرا لعدم مخاطرتها في مجال التوظيف المالي، فظلا من عدم ارتباط بنوك الجزائر بشبكات وتعاملات خارجية رغم الخسائر المسجلة في أصول البنوك الكبرى.

ورغم الآثار غير المباشرة للأزمة العالمية إلا أنه قد انعكست إيجابا على بعض الجوانب في الإقتصاد الجزائري وتمثلت في النقاط التالية:

1- انخفاض أسعار العديد من السلع العالمية، فكما يؤدي نمو الإقتصاد العالمي إلى زيادة أسعار السلع فركوده يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع في السوق العالمية، وباعتبار الجزائر بلد مستورد للسلع فالأزمة نافعة للإقتصاد على الأمد القريب.

2- انخفاض تكاليف مواد الإنتاج قد يخلق ديناميكية في الإقتصاد، ومثاله انهيار أسعار الحديد ساعدت قطاع العقار في الجزائر على النهوض بعد تعثره إثر ارتفاع أشعاره في السوق العالمية.

3- تراجع التحويلات المالية بشكل ملحوظ.

قائمة المراجع

1. بوقرة رابح، خبابة عبد الله، "الوقائع الإقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين"، الجامعة الجديدة، مصر، 2014.
2. عبد الله على كاظم المعموري، "تاريخ الأفكار الإقتصادية"، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012.
3. مدحت قريشي، "تطور الفكر الإقتصادي"، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2011.
4. علي أحمد صالح، "مدخل للعلوم الإقتصادية"، زاد للنشر، ط1، الجزائر، 2016.
5. محمود حسيني الوادي، إبراهيم محمد خريس وآخرون، "الإقتصاد الإسلامي"، دار المسيرة للنشر، الأردن، ط2، 2014.
6. كاتب مجهول، "نشأت النظرية الرأسمالية"، الموسوعة السياسية على الموقع: political-encyclopedia.org
7. كاتب مجهول، "الرأسمالية"، موسوعة الجريرة على الموقع: aljazzera.net/encyclopédie/27-08/2015
8. إسماعيلي فوزي، "عولمة مالية"، مطبوعة لاستيفاء مقياس عولمة مالية، جامعة قالمة، الجزائر، بدون تاريخ
9. عبد الله الهجرسي، "الثورة الصناعية"، 2015، على موقع الانترنت Hadjersiabdallah.blagspot.com
10. أميرة إسماعيل، "خصائص النظام الرأسمالي"، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، 2011، على الموقع: hrdiscussion.com
11. يمان هاشم، "الأزمة المالية العالمية"، 2019 على الموقع: mawdoo3.com
12. عبد الله رزق، "الإقتصاد العالمي زمن الأزمات المتناسبة"، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2012.
13. صبرين السعو، "مفهوم الأزمة المالية"، 2018 على الموقع mawdoo3.com
14. إسلام غنيمات، "أثار الأزمة المالية"، 2019 على الموقع mawdoo3.com
15. أحمد محمدي شور، "النظام الاشتراكي مفهومه وأسسه"، 2016 على الموقع: alukah.net/culture
16. بيرم، "الاشتراكية العلمية"، سلسلة محاضرات لاستيفاء مقياس تاريخ الفكر السياسي، جامعة قسنطينة، الجزائر، بدون سنة.

17.إسلام الزابون، "خصائص النظام الالشتراكي"، 2016 على الموقع mawdoo3.com
18. بسام الحجار، "نظام النقد العالمي وأسعار الصرف"، المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2009.
19. حسين عباس حسين الشمري، "مرحلة نظام برتون وودز"، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بابل، العراق، 2012.
20.عبد الله أحمد المصراتي، العولمة المفهوم والعلاقة بالمفاهيم الاجتماعية، مقال على موقع: startimes.com
21.محمود عبد الفضيل، "تأثير العولة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية"، ورقة بحث مقدمة إلى خبراء اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، بيروت، ديسمبر 2005.
22.كاتب مجهول، إصدارات المعهد العربي للتخطيط، بدون سنة.
23.علي عود الشرعة، "الأزيان وتجربة التعاون الإقليمي"، مجلة إنسانيات، الجزائر، العدد8، 1999.
24.حازم الببلاوي، "الأزمة العالمية الحالية محاولة فهم"، مقال على موقع، www.iid-alraid.com
25.علي فريد عبد الكريم، "الأزمة العالمية وخطة الإنقاذ الأمريكية"، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاستثمارات، بدون سنة.
26.نبال محمود قصبة، "تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب والتداعيات والعلاج"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد22، العدد1، سوريا، 2012.